جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

أحكام البنية الصَّرفية والتَّركيب النَّحوي للعدد عشرة المفرد والمركَّب تحليل ودراسة تطبيقية لمواضع وروده في القرآن الكريم

الدكتور

سيد عبد الخالق سيد إسماعيل

أستاذ النَّحو والصَّرف والعروض المساعد، كلية الآداب،
جامعة المنيا - جمهورية مصر العربية

العدد الرابع والعشرون
للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م
الجزء الثالث عشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

أحكام البنية الصَّرفية والتَّركيب النَّحوي للعدد عشرة المفرد والمركَّب
تحليل ودراسة تطبيقية لمواضع وروده في القرآن الكريم

سيد عبد الخالق سيد إسماعيل

قسم النَّحو والصَّرف والعروض المساعد، كلية الآداب، جامعة المنيا- جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: dr.sas91@yahoo.com

الملخص

تجري هذه الدراسة –كما تَبَيَّنَ من خُطَّتِها– في مقدمةٍ وتمهيدٍ وخاتمةٍ وثلاثةِ مباحثَ؛ أولِها للأحكام الصَّرفية لهذا العدد، نحو ضبط شين العدد وعينه، والنسبة والإضافة له، وثانيها للأحكام النَّحوية، نحو تذكير العدد وتأنيثه، وإفراده وتركيبه، وتعريفه وتنكيره، وأحكام تمييزه ومعدوده، وثالثِ هذه المباحثِ للدراسةِ التطبيقيةِ التي تتناولُ مواضعَ ورودِ العددِ في القرآنِ، وصورِ الورودِ بها، وتوجيهِ النَّحويين للعدد ومعدوده، وتحليليها، ووقفات الباحث عند كل مسألة أو توجيه.

وجاءت الخاتمة لتسجل أهم ما توصل إليه من نتائج؛ يجدر منها ذكر ما يلي:

استغراق مواضع ورود في القرآن الكريم العدد لكل حالاته مفردا ومركبا حال التذكير والتأنيث جميعًا، وجاء متصلا بمعدوده وغير متصل، كما جاء معدوده موصوفًا وغير موصوف.

ورود العدد في القراءات القرآنية بجميع لغاته في الشين، بالإسكان، وهو الأصل، وبالفتح على لغة الحجاز، والكسر كما ينطق بها أهل تميم.

حمل حكم التذكير والتأنيث للعدد على لفظ واحد المعدود على الأصل، كما حمل على المعنى في مواضع يجوز فيها ذلك.

ورود إسكان العين في العشر والعشرة المركبتين في بعض القراءات مع الواحد والاثنين والتسعة.

الوقوف على الوجه الأشهر أو الأقرب في كثير من المسائل الخلافية التي دندن بها المعربون في توجيه العدد في مواضع وروده في القرآن الكريم.

حصر مواضع ورود العدد في جميع أحواله وصوره وتقسيمها وعرض توجيهاتها وتحليلها وترجيح الأقرب منها على غيره.

الكلمات المفتاحية: البنية الصرفية؛ التركيب النحوي؛ عشرة.

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

The provisions of the morphological structure and the syntactic structure of the singular and complex number ten

Analysis and practical study of the places mentioned in the Holy Quran

Syed Abdul Khaleq Syed Ismail

Syntax, Morphology and Presentation Assistant Department, Faculty of Arts, Minia University, Arab Republic of Egypt .

Email: dr.sas91@yahoo.com

Abstract

This study is being conducted - as is evident from its plan - in an introduction, preamble, conclusion, and three sections. The first is for the morphological provisions of this number, towards controlling the number and specification of the number, the proportion and addition to it, and the second is the grammatical provisions, towards reminding the number and its feminization, its singularity and composition, its definition and denial, and the provisions for its distinction and counting, and the third of these investigations for the applied study that deals with the places of the number and the appearance of the number in the roses, With it, the grammarians directing the number and its enumeration, their analysis, and the researcher's stance on each issue or directive.

The conclusion came to record his most important results: It is worth mentioning the following:

The absorption of places of occurrence in the Noble Qur'an, the number of all its cases, singular and combined, the state of remembrance and feminization of all, and it came connected to its number and not connected, as its number came described and not described.

The number appeared in the Qur'anic readings in all its languages in Shin, with Iskan, which is the original, and by Fatah in the language of the Hijaz, and in the fragmentation as it is spoken by the people of Tamim.

The rule of remembrance and feminization of the number was carried on one word counted on the original, as it was carried on the meaning in places where that is permissible.

The housing of Al-Ain was mentioned in the ten and the ten compound in some readings with the one, the two and the nine.

Standing on the most famous or closest approach in many of the controversial issues that the expressers indulged in directing the number in places mentioned in the Noble Qur'an.

Determining the places of the number's arrival in all its conditions and images, dividing them, displaying their directions, analyzing them, and weighing the closest ones over others.

Keywords : morphological structure; Grammatical structure; Ten.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

أحمد الله -تبارك وتعالى- على نعمائه وآلائه، وأُصَلِّي وأُسَلِّمُ على خاتمِ رسلِهِ وأنبيائه، مُحَمَّدٍ بنِ عبدِ الله؛ أشرفِ خلقِهِ، وأصفيائِهِ، وأتقيائِهِ، وبعدُ.

فإنَّ اللُّغة التي نَزَلَ بها أصدقُ الكتبِ، على أفضلِ العجمِ والعربِ بحاجةٍ إلى كثيرٍ من العناية، ومزيدٍ من الدِّراية، ومن أَحَبَّ العربيةَ عُنِيَ بها، ووهب وقته وشغله لها، وَثَابَرَ عليها، وَصَرَفَ هِمَّتَه إليها، وانْشَغَلَ بمعالجةِ قضاياها، للوقوف على حقائقها ودقائقها، والكشف عن أسرار جمالها وفصاحتها.

وحينما كان الباحثُ يقلِّبُ صفحاتِ مصادرِها، ويقرأُ في آياتِ أسرارِها، وَقَفَ عند العدد (عشرة) فَوَجَدَ العلماءَ لم يقفوا عنده وقفةً متأنِّيةً ليؤدوه حقه -لاسيَّما وروده في القرآن الكريم في خمسةَ عَشَرَ موضعًا- مثلما وقفوا عند السَّبْعةِ، وعند السبعين، وعند المائة، والألف، وغيرها من الأعداد، كما لَفَتَ انتباهَ الباحثِ كثرةُ القضايا والأحكام الصَّرفية والنَّحوية التي ينفرد بها هذا العدد في إطاره العام، وفي تلك المواضع التي ورد فيها في أصدق الكتب وأفصحها في إطاره الخاص، فكان هذا سببًا للفت الانتباه، ودفع الاهتمام لهذا العدد؛ ليزيل النَّقص عنه، ويمحو التقصير فيه.

ومن ثَمَّ عَزَمَ الباحثُ على دراسة هذا العدد، للوقوف على أحكام البنية الصرَّفية، والأحكام التركيبية النَّحوية، بالتطبيق على مواضع وروده في القرآن الكريم، وبالأحرى حينما وَجَدَ الباحثُ المُعرِبين لهذا العدد في مواضع

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وروده في القرآن الكريم قد تعرضوا لبعض أحكام بنيته الصرفية؛ كحديثهم عن مجيئه ساكنَ الشِّين، ومفتوحَها، ومكسورَها، ومفتوح العين وساكنها، وحديثهم عن مسألة النِّسبة لهذا العدد مفردًا ومركَّبًا، وشروطها، ودندناتهم حول جواز الإضافة إليه، كما تصدَّوا لبعض أحكامه النَّحوية التركيبية مثل مجيئه مفردًا ومركَّبًا، ومجيئه مذكَّرًا ومؤنَّثًا، ومقرونًا بمعدوده وغير مقرون، ومجيءِ معدودِهِ أو تمييزه موصوفًا وغيرَ موصوفٍ، ومجيءِ العدد في تذكيره وتأنيثه محمولًا على لفظِ واحدِ المعدودِ تارةً، وعلى معناه تارةً أخرى، وغيرِ ذلك من الأحكام التي دندن بها النَّحويون والمعربون عند توجيههم لهذا العدد، ولتمييزه في مواضع وروده في القرآن الكريم.

وإذا كان الباحثُ قد صَرَفَ همَّتَه لدراسة تلك الأحكام الصَّرفية والنَّحوية لهذا العدد مع تطبيقات مواضع وروده في القرآن الكريم، وتحقيق آراء العلماء فيها، والكشف عن الصور التي جاء بها العدد في القرآن الكريم، والوقوف عند توجيهات النحويين لتلك المواضع، وتحليلها، وتحقيقها، والتعليق عليها، وترجيح الأقرب منها على غيره، فإنَّ أهمَّ الأسباب التي دفعت الباحثَ إلى ذلك تكمن فيما يلي:

١ــ تعدد ورود هذا العدد في القرآن الكريم، وتباين صور الورود، واختلاف الأحكام النَّحوية بين الإفراد والتركيب، وبين التذكير والتأنيث، وبين الاقتران بالمعدود وعدم الاقتران، وبين الحمل في حكم التذكير والتأنيث على لفظ المعدود تارةً، وعلى معناه تارة أخرى.

٢ــ تنوع الأحكام الصَّرفية التي تتعلق بهذا العدد، ومجيء العدد بها في مواضع وروده، ومنها إسكان الشين والعين منه وفتحهما، وكسر الشين وحدها في العشرة المركبة وحدها عن تميم.

٣ــ اختلاف توجيهات المعربين للعدد ومعدوده في كثير من مواضع الورود، ليتسنى للباحث الوقوف على المقبول منها والجائز والجيد، والقوي منها والضعيف، والعلل التي تقويه، وترجيح الأقرب منها على غيره.

وتجري هذه الدراسة –كما تَبَيَّنَ من خُطَّتِها– في مقدمةٍ وتمهيدٍ وخاتمةٍ وثلاثةِ مباحثَ؛ أولِها للأحكام الصَّرفية لهذا العدد، نحو ضبط شين العدد وعينه، والنسبة والإضافة له، وثانيها للأحكام النَّحوية، نحو تذكير العدد وتأنيثه، وإفراده وتركيبه، وتعريفه وتنكيره، وأحكام تمييزه أو معدوده، وثالثِ هذه المباحثِ للدراسةِ التطبيقيةِ التي تتناولُ مواضعَ ورودِ العددِ في القرآنِ، وصورِ الورودِ بها، وتوجيهِ النَّحويين للعدد ومعدوده، وتحليليها، ووقفات الباحث عند كل مسألة وعند كل توجيه، وترجيح بعضها على بعض.

واتبعت منهجًا ثابتًا في النَّقل والتَّوثيق، وراعيت حَذَرًا دقيقًا في التَّحليل والتَّعليق، وكذلك في إعداد الخطَّةِ والبحثِ، وجعلتني ملتزمًا به في مادته حتى خرج على ما خرج عليه في صورته –والكمال لله وحده– فالمنهج الوصفي هو منهج البحث الذي يلزم الباحث بجمع المادة وتصنيفها وتحليلها، وأن يرتِّبَ المصادر والمراجع من القديم إلا إذا كانت هناك ضرورة توجب غيرَ ذلك، وقد وقعتْ أكثرُ تلك الضرائر في توثيق الشواهد، التي قَدَّمَ فيها الباحثُ كتبَ القراءاتِ على غيرها في توثيق القراءات القرآنية، بعد الالتزام في جميع الشواهد القرآنية برسم المصحف، وآثَرَ الكتبَ الصحيحةَ على غيرها في توثيق الحديثِ النَّبَوي، والدواوينَ الشِّعريَّةَ على غيرها في توثيق الأشعار، كما لم يترك الباحث مسالةً إلا قال فيها ما يرى، ونقل منها ما يكفي، ووقف فيها على ما اخْتُلِف، وسار فيها على ما ائْتُلِف.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأسأل اللهَ -سبحانه وتعالى- أنْ يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهه الكريم، وأنْ يهبَ ليَ السدادَ والتوفيقَ إلى ما أصبو إليه، وآملَ فيه، وأن أبذل فيه قُصَارَى جَهْدي، وأنْ أستغرق فيه طاقتي وقدرتي ووُسْعي، وأنْ لا أُزْلَقَ في الخَطَأ، أو أُضَلَّ بالهَوَى، فإنْ زلَّ قلمي، أو نَزَرَ علمي، أو نَبَا فهمي، أو عَجَزَ لساني أستغفرُ الله منه، وأسأله الصفحَ والعفوَ عما فيه، وأنْ يتجاوزَ عنِّي زَلَّتي، ويسامح تقصيري، وأنْ يرشدَني إلى إكمالِ النقصِ به، وإتمامِ الصورةِ له، إنَّه -سبحانه- على كلِّ شيء قدير، وبالإجابة جدير، وهو نعم المولى ونعم النَّصير، والحمد لله قبل التَّقديم والسَّلام، وفي المتن وفي الختام؛ فله الحمدُ أوَّلًا، وله الحمدُ آخرًا، وَصَلِّ اللَّهُمَّ على سيدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلِهِ، وصحْبِهِ، وسَلِّمْ تَسْليمًا كثيرًا.

تمهيد:

يتناولُ الباحثُ في هذه الدِّراسةِ أحكامَ البنيةِ الصَّرفيةِ، وأحكامَ التَّركيبِ النَّحويِّ للعدد (عشرة) في جميع أحواله وأشكاله؛ مُفْرَدًا ومُرَكَّبًا، تذكيرًا وتأنيثًا وتجري هذه الدراسة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأَوَّل: لأحكام البنية الصَّرفيَّةِ المتمثلة في حركة شين العدد، وحركة العين، وحكم النَّسب إلى هذا العدد، والإضافة له.

والمبحث الثَّاني: للأحكام التَّركيبية النَّحويَّةِ؛ التي تتمثل في أحكام التَّذكير والتَّأنيث مع الوقوف على العلَّة النَّحوية من تذكير هذا العدد وتأنيثه، وأحكام الإفراد والتَّركيب وذكر الأعداد التي يتركب معها العدد، بالإضافة إلى حكم دخول أداة التَّعريف على العدد مفردًا ومركبًا، ثُمَّ عدة أحكامٍ نحوية أخرى تتعلق بالعدد، والتَّمييز الذي يُمَيِّزُ به العددُ مفردًا ومركَّبًا من إعرابٍ، وإفرادٍ، وجمعٍ، وذكرٍ، وحذفٍ، ووصفٍ.

وأَمَّا المبحث الثَّالث فقد خصَّه الباحث للدراسة التَّطبيقيَّة التي تتناول التوجيه النَّحويِّ للآيات القرآنية التي وَرَدَ فيها العددُ في جميع حالاته الأربع: مفردًا، ومركبًا حال التَّذكير، والتَّأنيث.

أَوَّلًا: المقصود بالعدد المفرد والمركَّب:

العدد المفرد بوجه عام هو العدد الذي يشمل الواحد إلى العشرة دون إضافةٍ أو تركيبٍ أو عطفٍ أو جمعٍ أو تثنيةٍ؛ فالإفراد هنا نقيض التَّركيبِ أو الإضافةِ أو العطفِ، والعددُ مفردٌ كواحدٍ، واثنين، وثلاثٍ، وثلاثةٍ، إلى عشرٍ، وعشرةٍ، ومركَّبٌ كَأَحَدَ عَشَرَ، وإِحْدَى عَشْرَةَ، واثْنَيْ عَشَرَ، واثْنَتَيْ عَشْرَةَ،

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وثلاثَةَ عَشَرَ، وثلاثَ عَشْرَةَ، إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، وتِسْعَ عَشْرَةَ، ويسمى مضافًا، ومعطوفٌ كوَاحِدٍ وعِشْرِينَ، إلى تِسْعَةٍ وعِشْرِينَ، وإِحْدَى وعِشْرِينَ إلى تسْعٍ وعِشْرِينَ، وكذلك مع الثَّلاثينَ والأربعينَ والخمسينَ وبَقِيَّةِ أَلْفَاظِ العُقُودِ.

وألفاظُ العقودِ وهي: عِشْرونَ، وثلاثونَ، إلى تسعينَ، ولَا يَتَرَكَّبُ العدَدُ المفردُ مَعَهَا؛ بلْ يُعطف بها أو عليها، والأشهر أنْ يعطفَ لفظُ العِقْد على غيرِهِ؛ فتقول: "ثلاث وعِشْرون"، ويشمل العددُ المفردُ ما يلحق به علامة تثنية كاثنين، واثنتين، ومائتين، وألفين، أو علامة الإلحاق بجمع المُذَكَّر، كعِشْرين، وثلاثين، وأربعين، ومئين، وما يلحق به علامة جمع مُؤَنَّث كمئات، وما يجمع على التكسير كأُلوفٍ وآلافٍ(١)، وقد أطلق بعضُ النُّحاة على العدد المفرد "العددَ المضافَ" وهي تسميةٌ غيرُ دقيقةٍ، وإنْ كانت قد شَاعَتْ وَانْتَشَرَتْ، والذي دفعهم إلى هذه التسمية أنهم رأوا هذا العدد يضاف إلى معدوده (تمييزه)، والصَّحيح أنَّ العددَ المضافَ يُقصد به العددُ المركَّب، كأَحَدَ عَشَرَ، وإِحْدَى عَشْرَةَ، إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، وتِسْعَ عَشْرَةَ(٢).

وعند السيوطي في الهمع أنَّ العدد المفرد من واحدٍ إلى عشرةٍ إذا لم يُضَفْ، وكذلك ألفاظُ العقودِ، ومائةٌ، وألفٌ، إذا قصد تعريفه بـ(أل) كسائر الأسماء المُفْرَدَةِ؛ فيقالُ: الواحدُ، والاثنان، والثَّلاثةُ، والعَشرةُ، والعِشْرونَ، والتِّسْعونَ، والمائةُ، والألفُ(٣)؛ فيدخل عنده في هذا العددِ المفردِ ألفاظُ العقودِ، والمائةُ، والألفُ، ومضاعفاتُهما، فهو لا يقتصر على الأعداد من الواحدِ إلى العشرةِ، ومن ثَمَّ يكون العدد على أربعة أقسامٍ: مفردٌ، ومُرَكَّبٌ،

(١) ينظر: النَّحو الوافي:٥١٨/٤.
(٢) ينظر:النَّحو الوافي:٥١٨/٤.
(٣) ينظر: همع الهوامع:٢٥٩/٣.

ومعطوفٌ، ومضافٌ[١]. والعدد المُركَّب هو العددُ الذي يَتَركَّبُ صدرُه وعجزُه تركيبًا من غيرِ فاصلٍ بينهما يؤدِّيان بعد تركيبهما معنًى جديدًا، لم يكنْ لأحدِهما قبل تركُّبِهما معًا، وينحصرُ هذا القسم في الأعداد: أَحَدَ عَشَرَ، وتِسْعَةَ عَشَرَ، وما بينهما في التَّذكير، وإحْدَى عَشْرَةَ وتِسْعَ عَشْرَةَ، وما بينهما في التَّأنيث[٢].

والعدد نوعان: أصْلي وترتيبي؛ فأَمَّا الأصلي فينقسمُ إلى أربعةِ أقسامٍ: العدد المفرد، والمركَّب، والعقود، والمعطوف، وأَمَّا الترتيبي فهو الذي يقصد به الترتيب فقط، ومجرد الحصر، أو كما عبر به النُّحاة: ما يقصد به العدُّ المطلق، وهذا يجوز فيه التذكير والتأنيث مطلقًا[٣].

ثَانِياً: إعراب العدد المفرد والمركَّب:

العدد المركَّب هو العدد الذي يتركب من جزأين، وهو من أَحَدَ عَشَرَ، أو إحْدَى عَشْرَةَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، أو تِسْعَ عَشْرَةَ، وهو مبنيٌّ على فتح الجزأين ماعدا اثْنَيْ عَشَرَ واثْنَتَيْ عَشْرَةَ، فإنَّ صدرَ هذا العدد يلحق بالمُثَنَّى إعرابًا، ويقصد بالتَّركيب هنا تركيب العدد من جزأين من غيرِ عطفٍ ولا إضافةٍ[٤]، وذَهَبَ بعضُ النَّحويين إلى أنَّ هذا العدد رُكِّبَ مثل قولك: صباحَ مساءَ، أي: صباحًا ومساءً، فحذفت الواو، ورُكِّبا معًا، وبُنِيَا على فتح الجزأين، فكذلك العدد المركَّب؛ فإذا قلت ثلاثَةَ عَشَرَ، وثلاثَ عَشْرَةَ؛ كأنَّك تريد: ثلاثةً وعشرًا، وثلاثًا وعشرةً، فعطفت بالواو، ثم حذفتها، وَرَكَّبت الأَوَّل مع الثَّاني، وبَنَيْتَ على الفتح.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل:٤/٧٣.
(٢) ينظر: النَّحو الوافي:٤/٥٢٠.
(٣) ينظر: القواعد التَّطبيقيَّة في اللغة العربية:١/٣٨٧.
(٤) ينظر: دُرَّة الغوَّاص:١/٢٣٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

واختير الفتح لأنَّه أخفُّ الحركات، فبُنِيَ العددُ المركَّبُ على فتح جزأيه كما بُنِيَ الظرفُ المركَّبُ "صباحَ مساءَ" على الفتح في جزأيه أيضًا(١)، وقيل لأنَّها حركةُ بناءِ واوِ العطفِ التي استُغْنِيَ عنها بالتَّركيبِ.

ويأتي هذا العددُ المركَّبُ على عكس معدوده (تمييزه) تذكيرًا أو تأنيثًا في جزئه الأَوَّل، وعلى وِفْقِهِ في جزئه الثَّاني، كما يأتي تمييزُه مفردًا منصوبًا، تقول: هؤلاءِ خَمْسَةَ عَشَرَ رجلًا، وخَمْسَ عَشْرَةَ امرأةً(٢).

ويعربُ العدد المفردُ بالحركاتِ الظَّاهرةِ على آخره، إلا إذا تعذَّرَ ظهورُ علامة الإعراب على الآخر؛ كما في "ثماني" و"ثمانٍ"؛ فإنَّ هذا العدد يعرب بالحركات المقدرة على الياء التي في آخره في لغة مَنْ يُثبتُها، وبالحركات المقدَّرة عليها عند مَنْ يحذفونها، والياء عند الفريقين هي حرف الإعراب الذي تُقَدَّرُ عليه العلامةُ(٣).

أَمَّا العددُ الذي يكون على صورة المُثَنَّى كاثنين، واثنتين، ومائتين، وألفين، فيلحق بالمُثَنَّى في الإعراب؛ فيرفعُ بالألف، وينصبُ ويُجَرُّ بالياء، وأَمَّا ما كان على صورة جمع المُذَكَّر كألفاظ العقود من عِشْرين إلى تسعين، وكمئين فيلحق به في الإعراب؛ فيكون بالواوِ رفعًا، والياءِ نصبًا وَجَرًّا، ويعرب العدد الذي يجمع على الجمع السَّالم المُؤَنَّث كما يعرب هذا الجمع؛ فيرفع بالضَّمَّة، وينصبُ ويجرُّ بالكسرة، كمئاتٍ وعشراتٍ، وَمَا ينسب إلى ألفاظ العقود، كعِشْرينيَّاتٍ وثلاثينيَّاتٍ إلى تسعينيَّاتٍ، أو جمع ألفاظ العقود على صيغة المؤنث السالم كعِشْرياتٍ وثلاثياتٍ إلى تسعياتٍ، ويعربُ العددُ

(١) ينظر: دُرَّة الغوَّاص:١/٢٣٦.
(٢) ينظر: دُرَّة الغوَّاص:١/٢٣٦.
(٣) ينظر: النَّحو الوافي:٤/٥١٩.

المجموعُ على التكسير، كألوفٍ، وآلافٍ بالحركات الأصلية رفعًا ونصبًا وجرًّا كإعرابِ المفردِ.

ومن أمثلة ما يعرب بإعراب المُثَنَّى ويلحق به: "إنَّ اثنين لا يشبعان"(١)، و﴿يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ﴾(٢)، و﴿يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ﴾(٣)، ومن أمثلة ما يعرب بإعراب جمع المُذَكَّر السَّالم قولك: هؤلاء عِشْرون أو ثلاثون إلى تسعين، ومما يعرب بإعراب المُؤَنَّث السَّالم ويلحق به قولك: "أقامَ العربُ في الأَندَلسِ مئاتِ السِّنين"، أَمَّا مَا يُجمعُ على التَّكسير فيحمل علامَات الإعراب الأصلية كالعدد المفرد مثل قولك: "هؤلاء عشرةُ ألوفٍ" أو "عشرةُ آلافٍ"، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾(٤)، وقوله: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَـٰثَةِ ءَالَـٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾(٥)، وقوله: ﴿بِخَمْسَةِ ءَالَـٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾(٦).

---

(١) نصُّ الحديث: "منهومان لا يشبعان؛ منهوم في العلم لا يَشْبَعُ منه، ومنهومٌ في الدنيا لا يَشْبَعُ منها"، وبرواية أخرى: "منهومان لا يشبعان؛ طالب علم، وطالب دنيا"، وروي كذلك: "منهومان لا يشبعان: منهوم العلم، ومنهوم المال"، وليس في الحديث "إنَّ اثنين.."، كما استشهد به النُّحاة، والشواهد التي يمكن أنْ توضع في موضع هذا الحديث أكثر من أنْ تُحْصَى، والشَّاهد في الحديث هو معاملة العدد (اثنين) معاملة المثنى في الإعراب مفردًا ومركبًا ومعطوفًا. والحديث في شعب الإيمان للبيهقي:١٠٢٧٩، والسنن الكبرى للبيهقي:٢٥/١، رقم:٤٤٩، واللفظ له، وأخرجه الطَّبراني:٢٢٣/١٠، والألباني في صحيح الجامع رقم:(٦٦٢٤).

(٢) الأنفال:٦٥، ٦٦.

(٣) الأنفال:٦٦.

(٤) البقرة:٢٣٤.

(٥) آل عمران:١٢٤.

(٦) آل عمران:١٢٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أَمَّا العددُ المفرد فنَحْوُ قولِـهِ تعـالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾(١)، و﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(٢)، و﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(٣)....إلخ.

ويمكنُ حصرُ أنواعِ الأعاريبِ للعددِ المفرد فيما يَلي:

١ــ ما يعربُ بالحركاتِ الأصليَّة، وهو العدد المفرد؛ كثلاثٍ وثلاثةٍ وأربعٍ وأربعةٍ إلى عشرٍ وعشرةٍ، والعدد المجموع على التكسير كآلافٍ وألوفٍ.

٢ــ ما يلحق بجمع المُذَكَّر السَّالم؛ فيعرب بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وَجَرًّا كعِشْرينَ وثلاثينَ إلى تسعينَ، وهي ألفاظُ العقود، ومئون جمع مائة.

٣ــ ما يلحق بجمع المُؤَنَّث السَّالم فيُعربُ بالضَّمَّة رفعًا، والكسرة نصبًا وَجَرًّا، كمئاتٍ وعشراتٍ وعِشْرياتٍ وثلاثياتٍ...إلخ، وهي جموع مُؤَنَّثةً للأعداد، وما نُسِبَ إليها وَجُمِعَ كعِشْرينيَّاتٍ وثلاثينيَّاتٍ.

٤ــ ما يلحق بالمُثَنَّى؛ فيعرب بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وَجَرًّا كاثنين واثنتين ومائتين وألفين.

أَمَّا العدد المركَّب مع العشرة فهو مبنيٌّ على فتحِ الجزأين في جميع أحواله مُذَكَّرًا ومُؤَنَّثًا في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ حسب الموقع أو المحلِّ الإعرابيِّ، وذلك جميع الأعدادِ المُرَكَّبَةِ مع العشرة عدا الاثنين والاثنتين المركبان معها فهما يعربان بإعراب المُثَنَّى؛ فيرفعان في صدر العدد المركَّب بالألف، ويُنصبَان ويُجَرَّان بالياء، وتحذف النُّون لأنَّ "عَشَرَ" أو "عشرة"

(١) البقرة:١٩٦.
(٢) الأنْعام:١٦٠.
(٣) الكهف:٢٢.

المُرَكَّبَة معها قامت مقام النُّون التي كانت للتثنية، وحذفت مع التَّركيب، ويُبْنَى العَجُزُ على الفتحِ، كما بُنِيَ مع غير الاثنين والاثنتين، و"عَشَرَ" أو "عَشْرَةَ" المُرَكَّبَةُ مع غير الاثنين تقع موقع التَّنوين في العدد المركَّب معها، وموقع النُّون التي للتثنية مع الاثنين والاثنتين؛ يقول ابن مالك في إعراب العدد المركَّب مع العشرة وبنائه على فتح الجزأين إلا مع الاثنين أو الاثنتين:

وَلِثَلاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا *** بَيْنَهُمَا إنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا.

وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا *** اثْنَيْ، إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرًا.

وَاليَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وارْفَعْ بِالأَلِفْ *** وَالفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سُوَاهُمَا أُلِفْ[1].

والبناءُ على فتح الجزأين معًا هو اللغةُ الأفصحُ، وإنَّما أُعْرِبَ صدرُ اثْنَيْ عَشَرَ، واثْنَتَيْ عَشَرَةَ؛ لأنَّ الإعراب في المُثَنَّى أصلٌ، وقيل هما مبنيَّان، والأصح أنَّها معربان صدرًا بإعراب المثنى حسب موقعهما الإعرابي، ومبنيَّان عَجُزًا على الفتحِ لا محلَّ لهما من الإعراب؛ لأنَّهما بمنزلة نون التثنية التي حذفت من الصدر.

وعلَّةُ بناءِ صدرِ العددِ المركَّبِ لتَنَزُّلِ الثَّاني منه منزلة تاء التَّأنيثِ أو التَّنوينِ أو النُّونِ؛ فيتنزل العَجُزُ من صدرِ العددِ منزلةَ تاء التَّأنيث إذا كان لفظه مُذَكَّرًا، ومنزلة التَّنوين إذا كان لفظه مُذَكَّرًا أو مُؤَنَّثًا مع غير الاثنين والاثنتين، ومنزلة النُّون إذا كان صدر العدد "اثنين" أو "اثنتين"، أَمَّا علة البناء على المذهب الثَّاني فلِتَضَمُّنِهِ معنى حرف العطف أو لتَنَزُّلِهِ منزلةَ المضاف إليه، والمُضَاف والمُضاف إليه كالكلمة الواحدة[2].

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي:١١/١١٧، ١/٣١٣.

(٢) ينظر: النَّحو الوافي:٤/٥٢١،٥٢٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ما يستثنى من حكم البناء على فتح الجزأين:

يُستثنى العددُ المركَّبُ من حكم البناء على فتح الجزأين في حالتين:

الحالة الأُولَى: إذا كان العددُ المركَّبُ هو "اثنا عَشَرَ"، أو "اثنتا عَشْرَةَ"، يعرب صدرُ العددِ بإعرابِ المُثَنَّى -على اللُّغةِ الأفصحِ- بالألفِ رفعًا، وبالياء نصبًا وجَرًّا.

الحالة الثَّانية: أنْ يكونَ العددُ المركَّب غير اثْنَيْ عَشَرَ، أو اثْنَتَيْ عَشَرَةَ؛ فيبنى على فتح الجزأين -على اللغة الأشهر والأفصح- ويصح معاملة الصَّدر والعَجُز كالكلمة الواحدة؛ فتجري علامَات الإعراب على عجزه مع ترك صدره مفتوحًا في جميع أحواله، وقد ورد العكس بإجراء الإعراب على صدر العدد مع فتح عجزه على الإضافة بأنَّه ممنوعٌ من الصَّرف أو مبنيٌّ على الفتح(١)، أو بجرِّه على أنَّه معربٌ لا مبنيٌّ.

علة بناء العدد المركَّب على فتح الجزأين:

من خلال استقراء كتب النَّحويين يمكن للباحث أنْ يحصرَ علَلَ بناءِ العدد المركَّب عند النَّحويين فيما يأتي:

١ــ قال الفراء: "لَمَّا ضَمُّوا أحدَ الاسمين إلى الآخر كرهوا أنْ يُعربوا الأَوَّل حتى لا يخرج من باب العدد، وكرهوا أنْ يُعربوا الثَّاني فَيُشْبِهُ "بعلبَكَّ"، فحركوهما حركةً واحدةً كما كانا قبل البناء"(٢).

٢ــ وقال الكسائي: "النَّصبُ مَغْيَضُ النَّحو، فكلَّما صُرِفَ شيءٌ عن وجْهِهِ نُصِبَ"(٣).

---

(١) ينظر: النَّحو الوافي:٤/٥٢١، ٥٢٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء:٢/٣٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنَّحاس:٢/١٩١.

٣ــ وذهب البصريُّون إلى أنَّ النَّصب أخفُّ الحركاتِ؛ فلمَّا ضُمَّ أحدُ الاسمين إلى الآخرِ حرَّكته العربُ بأخفِّ الحركاتِ[١].

٤ــ وزعم قومٌ من النَّحويين أنَّه لمَّا حُذفت الواو التي بين العددين، وكانت مبنيَّةً على الفتح حرَّكوا الاسمين بحركتها[٢].

ثَالِثًا: ورود العدد (١٠) في القرآن الكريم:

(١)ــ مواضع الورود:

إنَّ مَنْ يطالع مواضع ورود لفظة العدد (عشرة) بأحوالها الأربعة؛ مُفْرَدَةً، ومُرَكَّبَةً، مُذَكَّرةً، ومُؤَنَّثَةً، يجدها قد وردت في خَمْسَةَ عَشَرَ موضعًا من القرآن الكريم، وقد جاءت مستغرقةً للأحوال الأربعة المذكورة؛ فَوَرَدَتْ مُفْرَدَةً مُذَكَّرةً في سبعة مواضع، ومُفْرَدَةً مُؤَنَّثَةً في موضعين، ومُرَكَّبَةً مُذَكَّرةً في أربعةِ مواضع، ومُرَكَّبَةً مُؤَنَّثَةً في موضعين اثنين.

وقد جاءت مقرونةً بتمييزها في مواضعٍ، ومحذوفةَ التَّمييز في مواضعَ أخرى، كما جاءت وصفًا لمعدودها (تمييزها) في مواضعَ غيرِ قليلةٍ منها، وَوَرَدَت في مواضعَ أخرى غير متصلة بتمييزها؛ لأنَّه تَقَدَّمَ في الكلامِ ما يدلُّ عليه.

وسوف يقومُ الباحث بذكرِ المواضعِ التي وَرَدَ فيها هذا العدد في جميع صوره وحصرها، وذكر توجيهات المُعربين من النَّحويين والمفسرين في

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:١٩١/٢، وشرح المكودي على الألفية:٣٠٤/١، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي:٢٠١٧/١٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:١٩١/٢، وشرح المكودي على الألفية:٣٠٤/١، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي:٢٠١٧/١٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثَّالث المخصوص بالدراسة التَّطبيقيَّة من هذا البحث، أَمَّا في هــذا الموضع من التَّمهيد فسيكتفي بذكر المواضع على هذا النَّحو:

(أ) ــ عشر (المُفْرَدَةً):

وردت لفظة "عَشْرٍ" المُفْرَدَةً في القرآن في سبعةِ مواضعَ:

١ــ قوله تعــالى:﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾(١).

٢ــ قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(٢).

٣ــ قوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾(٣).

٤ــ قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾(٤).

٥ــ قوله تعالى: ﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾(٥).

٦ــ قوله تعــالى: ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَٰنِىَ حِجَجٍ ۖ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ﴾(٦).

٧ــ قوله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾(٧).

---

(١) البقرة:٢٣٤.

(٢) الأنْعام:١٦٠.

(٣) الأعراف:١٤٢.

(٤) هود:١٣.

(٥) طه:١٠٣.

(٦) القصص:٢٧.

(٧) الفجر:١، ٢.

(ب)ــ عشرة (المُفْرَدَةً):

وردت لفظة "عَشَرَةٍ" المُفْرَدَةً المُؤَنَّثَةً في القرآن الكريم في موضعين:

١ــ قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾(١).

٢ــ قوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾(٢).

(ج)ــ عشر (المُركَّبَة):

أَمَّا لفظة "عَشَرَ" المُذَكَّرة المُركَّبَة فقد وردت في كتاب الله في أربعةِ مواضعَ:

١ــ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾(٣).

٢ــ قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾(٤).

٣ــ قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾(٥).

---

(١) البقرة:١٩٦.
(٢) المائدة:٨٩.
(٣) المائدة:١٢.
(٤) التوبة:٣٦.
(٥) يوسف:٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٤ــ قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾(١).

(د)ــ عشرة (المُركَّبَةً):

ووردت لفظة "عَشْرَةَ" المُؤَنَّثة المُركَّبَة في القرآن الكريم في موضعين:

١ــ قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾(٢).

٢ــ قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗا﴾(٣).

(٢)ــ حالات الورود:

يمكنُ تلخيصُ الحالاتِ التي ورد فيها العدد موضوع الدِّراسة في النِّقاط التَّالية:

١ــ الإفراد والتَّركيب.

٢ــ التَّذكير والتَّأنيث.

٣ــ الإعراب والبناء.

٤ــ الاقتران بالتَّمييز، وعدم الاقتران.

٥ــ وقوع العدد وصفًا للمعدود وغير وصف.

٦ــ وقع تمييز العدد موصوفًا وغير موصوف.

جاء العدد موضوع الدراسة في القرآن الكريم مفردًا ومركَّبًا، ومُـذَكَّرا ومُؤَنَّثا، كَمَا جاء معربًا ومبنيًّا، فضلًا عن مجيئهِ مقرونًا بتمييزه في مواضعَ، وحذف تمييزه في مواضعَ أخرى، وجاء العدد وصفًا لمعدوده في مواضـعَ، وجاء تمييزه موصوفًا وغير موصوف في مواضعَ أخرى.

---

(١) المدثر:٣٠.

(٢) البقرة:٦٠.

(٣) الأعراف:١٦٠.

فقد جاء مفردًا مُذَكَّرا في قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾(١)، و﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(٢)، و﴿وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾(٣)، و﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ﴾(٤)، و﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾(٥)، و﴿فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا﴾(٦)، و﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾(٧).

وجاء مفردًا مُؤَنَّثا في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾(٨)، و﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾(٩).

وجاء مركبًا مُذَكَّرا في قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾(١٠)، و﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾(١١)، و﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(١٢)، و﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾(١٣)، ومركَّبًا مُؤَنَّثا في قوله: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾(١٤)، وقوله: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾(١٥).

---

(١) البقرة:٢٣٤.
(٢) الأنعام:١٦٠.
(٣) الأعراف:١٤٢.
(٤) هود:١٣.
(٥) طه:١٠٣.
(٦) القصص:٢٧.
(٧) الفجر:٢.
(٨) البقرة:١٩٦.
(٩) المائدة:٨٩.
(١٠) المائدة:١٢.
(١١) التوبة:٣٦.
(١٢) يوسف:٤.
(١٣) الأعراف:١٦٠.
(١٤) البقرة:٦٠، وفي الأعراف:١٦٠: ورد العدد ذاته في قوله تعالى:"فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا"، مؤنث الصدر والعَجُز، ومرتفعًا على الفاعلية، كما في آية البقرة، ولهذا السبب حَمَلَ الباحثُ هذه الآيةَ على آية البقرة لاتحاد العدد في الأحكام النَّحوية، وفي الإعراب، وعدَّ الموضعين موضعًا واحدًا؛ لأنَّ العددَ في الآيتين يمثل حكمًا نحويًّا واحدًا، وحالةً إعرابيةً واحدةً أيضًا، ومن ثَمَّ ارتأى الباحث أنَّه لا حاجة لعدِّ هذا الموضع واحتسابه موضعًا مستقِلا؛ لأنَّه لم يمثل حكمًا مستقلًّا، ولا إعرابًا مغايرًا.
(١٥) الأعراف:١٦٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وجاء معربًا في حالات الإفراد المذكورة مُذَكَّرًا كان أو مُؤَنَّثًا، فجاء مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا؛ فمن الرفع ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(١)، و﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾(٢) على الابتداء في الأُولَى، وعلى الخبر في الثَّانية، ومن النَّصب في قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾(٣)، و﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾(٤)، و﴿فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا﴾(٥)، ومن الجرِّ في قوله: ﴿وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾(٦)، و﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ﴾(٧)، و﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾(٨).

ومن مواضع البناء مجيئه مركبًا مبنيًّا على فتح الجزأين في قوله تعالى: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(٩)، و﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾(١٠)، وجاء معرب الصَّدر بإعراب المُثَنَّى في قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾(١١)؛ فنصب بالياء على المفعولية، و﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾(١٢)

---

(١) الأنعام:١٦٠.
(٢) البقرة:١٩٦.
(٣) البقرة:٢٣٤.
(٤) طه:١٠٣.
(٥) القصص:٢٧.
(٦) الأعراف:١٤٢.
(٧) هود:١٣.
(٨) المائدة:٨٩.
(٩) يوسف:٤.
(١٠) المدثر:٣٠.
(١١) المائدة:١٢.
(١٢) التوبة:٣٦.

رفعًا بالألف على خبرية (إنَّ)، و﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾[١] برفعه على الفاعلية، و﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗا﴾[٢] بنصبه على المفعولية.

واقترن العدد بتمييزه في قولـــه تعـــالى:﴿قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ﴾[٣]، و﴿إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾[٤]، و﴿وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗا﴾[٥]، و﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا﴾[٦]، و﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾[٧]، و﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾[٨].

وجاء العدد بلا تمييز بعده في قولـــه: ﴿فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾[٩]، و﴿وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ﴾[١٠]، و﴿إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا عَشۡرٗا﴾[١١]، و﴿فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا﴾[١٢]، و﴿وَلَيَالٍ عَشۡرٖ﴾[١٣]، و﴿تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ﴾[١٤]، و﴿عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾[١٥]، و﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗا﴾[١٦].

---

(١) البقرة:٦٠.
(٢) الأعراف:١٦٠.
(٣) هود:١٣.
(٤) المائدة:٨٩.
(٥) المائدة:١٢.
(٦) التوبة:٣٦.
(٧) يوسف:٤.
(٨) البقرة:٦٠.
(٩) الأنعام:١٦٠.
(١٠) الأعراف:١٤٢.
(١١) طه:١٠٣.
(١٢) القصص:٢٧.
(١٣) الفجر:٢.
(١٤) البقرة:١٩٦.
(١٥) المدثر:٣٠.
(١٦) الأعراف:١٦٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وتأخر المعدود وجاء العدد وصفًا لمعدوده في قوله تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾(١)، و﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾(٢) في أحد توجيهات المعربين، وجاء معدوده (تمييزه) المحذوف موصوفًا، ونابت الصفة عن ذكره في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾(٣)، وقد قَدَّرَ الجمهور المعدود في هذه الآية بـ"فرقة"، وقدرها بعضهم -منهم الزَّمخشريُّ- بـ"قبيلة"؛ لأنَّ تمييز العدد المركَّب لا يكون إلا مفردًا منصوبًا.

*****

(١) الفجر:٢.
(٢) المدثر:٣٠.
(٣) الأعراف:١٦٠.

المبحث الأَوَّل:

أحكام البنية الصَّرفية للعدد (١٠)

يتناول الباحث في هذا المبحث الأحكام الصَّرفية لبنية العدد (عشرة) المفرد والمركَّب، وذلك من خلال النقاط الآتية:

١ــ ضبط الشِّين للعدد (عشرة) مفردًا ومركَّبًا حالتي التَّذكير والتَّأنيث، ولغاتها، وأقوال العلماء فيها.

٢ــ حركة العين لـ(عشرة) المُركَّبَةً حالتي التَّذكير والتَّأنيث، والقراءات التي وردت فيها، وضبط الحاء في (أَحَدَ عَشَرَ) والياء في (ثماني) واللُّغات التي وردت في العدد.

٣ــ النِّسبة إلى العدد (عشرة) المُفْرَدَة والمُرَكَّبَة، وشروط النِّسبة إلى هذا العدد.

٤ــ الإضافة إلى العدد المركَّب وشروطها عند العلماء.

ثُمَّ يقومُ الباحثُ بعرضِ آراءِ العلماءِ في هذه المسائل مع ربطها بالمواضع التي ورد فيها العدد في القرآن الكريم، وتحليلها تحليلًا صرفيًّا وافيًا.

أَوَّلًا: ضبط الشِّين:

العشرةُ أوَّلُ ألفاظِ العقود، وفي شينها الفتح والإسكان؛ فإذا جرَّدتها من الهاء[١]، وعددت بها المُؤَنَّث أسكنت الشِّين منها، وإذا ألحقت بها هاء

(١) الهاء يقصد بها الهاء التي للتأنيث التي تلحق بالعدد المفرد، وهي تاء التأنيث، والهاء والتَّاء كلاهما عبَّر بهما سيبويه في الكتاب في مواضع أكثر من أن تحصى.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التَّأنيث وعددتَ بها المُذَكَّر فتحت الشِّين منها؛ تقول: "هؤلاء عشْر نسوةٍ"، بإسكان الشِّين، و"هؤلاء عشَرةُ رجالٍ"، بفتح الشِّين، وإذا جاوزت إلى العِشْرين أسكنتَ الشِّينَ على كلِّ حالٍ؛ تقول: "عِشْرون رجلا"، و"عِشْرون امرأة"(١).

والهاء تلحق بهذا العدد لِمَا معدودُه مُذَكَّر، وتحذف منه لِمَا واحدُهُ مُؤَنَّث، قال المعربون: فإذا جاوزت العشرة أنَّثت المُذَكَّر، وذكَّرت المُؤَنَّث، وحذفت الهاء في المُذَكَّر، وألحقتها في الصَّدر فيما بين ثلاثَةَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، وفتحت الشِّين من (عشَرة)، وجعلت الاسمين اسمًا واحدًا، وإذا صرت إلى المُؤَنَّث ألحقت الهاء في العَجُز، وحذفتها من الصَّدر، وأسكنت الشِّين من (عشْرة)، وإنْ شئتَ كسرتها في هذا الموضع، وهذا في العدد المركَّب(٢).

وضبط الشِّين في "عشرة" المُرَكَّبَةً فيه لغاتٌ؛ أشهرها: أنَّ العشرة إذا دلَّت على معدود مُذَكَّر فهي مفتوحةٌ، وإذا كانت دالَّةً على معدود مُؤَنَّث فهي ساكنةٌ، وقليلٌ من العربِ من يكسرونَهَا في هذه الصُّورة(٣)، وقيل: شين "عَشْرٍ" و"عَشَرة" تفتح مع المعدود المُذَكَّر مطلقًا، وتسكن مع المُؤَنَّث(٤).

ومع هذه اللُّغات الثَّلاثة في العدد المركَّب يكون حكم التَّذكير والتَّأنيث على مفرد المعدود، وليس على جمعه، وكذلك مع العدد المفرد؛ إلا أنَّ العددَ المفردَ فيه ثلاثُ لغاتٍ: الفتحُ في (عَشَرَةٍ) المُؤَنَّثةً، والإسكانُ في (عَشْرٍ) المُذَكَّرةً، والكسْر في (عَشْرَةٍ) المُؤَنَّثةً وَحْدَهَا، أَمَّا لفظُ العقد (عِشْرون) فليس فيها إلا الإسكان على كلِّ حالٍ.

---

(١) تاج العروس:١٣/٤١.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم:١/٣٥٧.

(٣) ينظر: النَّحو الوافي:٤/٥٢٠

(٤) ينظر: الأُنشوطة في النَّحو:٢٨.

ضبط شين عشرة المُركَّبَةً: وضبط الشِّين في "عَشْرَةٍ" المُركَّبَة كضبطها في المُفْرَدَةً؛ فلا يختلف ضبطها في إفراد، أو تركيب؛ فَتَفْتَحَ على أشهرِ اللُّغات، وأفصحِها، إنْ كان المعدودُ مُذَكَّرًا، وتُسَكِّنَهَا إنْ كان المعدودُ مُؤَنَّثًا؛ أي أنَّ (عَشْرَةً) الملحق بها تاء التَّأنيث تكون ساكنة الشين على الأفصح، والمُجَرَّدَة منها تكون مفتوحةً إذا اقتصرنا على أشهر اللُّغات وأفصحها فيها، وهي لغةُ الحجاز، وحُكِيَ عن تميمٍ كسرُ الشِّين، كما حُكِيَ الفتحُ، وذلك يكون في (عشرة) المُركَّبَة التي تلحق بها هاء التَّأنيث خَاصَّةً، وقد قرئ بها في قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾(١).

ومجموع ما سبق في "عَشْرَةٍ" المُتَّصل بها هاء التَّأنيث ثلاثُ لغاتٍ:

(أ)ــ الإسكان، بلغة الحجاز، وهو فصيحُ مشهورُ.

(ب)ــ الفتح، وهو الأفصح، وهو لغةُ عَامَّةِ العربِ.

(ج)ــ الكسر، وهو لغةُ تميمٍ.

وقد قُرئ بهنَّ جميعًا قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾(٢).

قال ابن مالك:

وَقُلْ لَدَى التَّأنيثِ إحْدَى عَشْرَة *** وَالشِّينُ فيهَا عنْ تَمِيمٍ كَسْرَة.

فالإسكانُ عن الحجازِ فصيحٌ، والفتحُ رجوعٌ إلى الأصل، وهو الأفصحُ، والكسرُ هو أقلُّها عن تميمٍ؛ ولكنْ قد كثر الخَلطُ في هذا العددِ مركبًا، فَوَرَدَ عن الحجازِ الإسكانُ والفتحُ والكسرُ حال التَّركيب مع هاءِ التَّأنيث، كَمَا وَرَدَ

(١) البقرة:٦٠.
(٢) البقرة:٦٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الإسكانُ عن بني تميمٍ، يقولُ الحجازيُّون: (نبِقَة) و(فَخِذ) بالكسر فيهما، وبنو تميمٍ يقولون: (نبْقَة) و(فَخْذ) بالإسكان، فَلَمَّا رُكِّبَتْ العشرةُ مع العدد المفرد استحال الوضع فَكَسَرُوا منها الشِّين، فقالوا: إحدى عشِرة، واثنتا عشِرة بالكسر، وقال الحجازيُّون بسكون الشِّين فيهما في هذه الحالة من التَّركيب مع إلحاق هاء التَّأنيث(١).

ويمكنُ للباحث أن يجمعَ شتاتَ ما سبق على هذا النَّحو:

١ــ فتح الشِّين من "عشَرة" المُفْرَدَةً مع المعدود الذي مفرده مُذَكَّر.

٢ــ إسكان الشِّين من "عشْر" المُفْرَدَةً مع المعدود الذي مفرده مُؤَنَّث.

٣ــ فتح الشِّين من "عشَر"المُرَكَّبَة مع المعدود الذي مفرده مُذَكَّر؛ لأنَّها توافقه مُرَكَّبَة.

٤ــ إسكان الشِّين من "عَشْرَةٍ" المُرَكَّبَة مع المعدود الذي مفرده مُؤَنَّث؛ لأنَّها توافقه.

٥ــ الإسكان المطلق على كلِّ حالٍ مع "عَشْرَةٍ" المُرَكَّبَة التي يُعَدُّ بها المُؤَنَّث حال التَّركيب و"عشْرة" التي يُعَدُّ بها المُذَكَّر حال الإفراد.

٦ــ الفتح المطلق على كلِّ حالٍ في شين "عَشْر" التي يُعَدُّ بها المُذَكَّر حال التَّركيب، و"عشْر" التي يُعَدُّ بها المُؤَنَّث حال الإفراد.

٧ــ من العرب من يكسر الشِّين من "عَشِرة" في هذه الصورة حال الإفراد أو التَّركيب وهي لغة قليلة لبني تميمٍ.

---

(١) ينظر: المحتسب:٨٥/١، وهمع الهوامع:٢٥٧/٣، والنَّحو الوافي:٥٢٢/٤، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي:١١٧/٨.

ثَانياً: ضبط العين:

حركةُ العين من "عَشْرٍ" و"عَشَرَةٍ" المفردتين مفتوحة ليس غير، وكذلك في "عَشْرَةَ" المُركَّبَة، ولكنَّه قد ورد في "عَشَر" المُركَّبَة مع التسعة الإسكانُ في قراءة: "عليها تِسعَةَ عْشَرَ"(١)؛ فأسكنت العين من "تسعة"، والعين من "عَشَرَ"، وقد ورد في عين "عَشْرَة" و"عَشَرَ" المُركَّبَة مع غيرها الإسكان، وتعلَّلَ النُّحاة ذلك بالتَّخلص مِنْ تَوَالي الحركات، وقد قُرِئَ بإسكانِها في قوله تعالى: "أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا"(٢) و"عَلَيْهَا تِسعَةَ عْشَرَ"(٣) و"اثنَا عْشَرَ شَهْرًا"(٤)، وَهُوَ عُدُولٌ عنْ أصلِ الفتح فيها في الحالتين المذكورتين من التَّركيب تذكيرًا وتأنيثًا(٥)؛ فقرأ أبو جعفر والحسن: "إني رأيت أَحَدَ عْشَرَ كَوْكبًا"(٦) بإسكان العين، والوجه عند الأخفش والفراء أَنَّهُم استثقلوا الحَرَكَات؛ فَحَذَفُوا فَتْحَةَ العين لتوالي الفَتَحَات، ولا يجوز ذلك عند سيبويه لخفة الفتحة؛ فلا يجوز عنده حذف الفتحة للتخلص من توالي الفتحات في هذا الموضع لخفتها(٧).

وأَمَّا عن ضبط الياء في (ثَمَاني) التي تتركب مع العشرة فقد ورد فيها ثلاثُ لغاتٍ: إثبات الياء مع إسكانِها، وإثباتها مع الفتح، وحذفها والاجتزاء بكسر النُّون عنها(٨)، وورد إسكانُ الحاء في "أَحْدَ عَشَرَ" عدولا عن الفتح

---

(١) المدثر:٣٠.
(٢) يوسف:٤.
(٣) المدثر:٣٠.
(٤) التوبة:٣٦.
(٥) ينظر: همع الهوامع:٢٥٨/٣.
(٦) يوسف:٤.
(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:١٩١/٢، ١٩٢.
(٨) ينظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش:٤٧٩/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الذي هو الأصل، وتَعَلَّلَ النُّحاةُ هذا الإسكان بالتخلص من تَـوَالي الفَتَحَـاتِ، وأصل الهمزة في (أَحَدَ) واو؛ فأبدلت الهمزة من الواو، وقيـل فيهـا إنَّهـا إلحاقٌ، وليستْ إبدَالًا(١).

ثَالِثًا: النِّسبة إلى العدد:

قال الرَّضي في شرح الشافية: "اعلم أنَّ جميع المركَّبات ينسـب إلـى صدْرِها، سواء أكانت جُمَلًا محكيَّةً؛ كـ(تأبَّطَ شَرًّا)، أو غير جملة، وسـواء أكان الثَّاني في غير الجملة متضمنًا للحرف كـ(خَمْسَةَ عَشَرَ)، و(بيتَ بيتَ) أَوْ لا يتضمنه، كـ(بعلبَكَّ)، وكذا ينسب إلى صدر المركَّـب مـن المضـاف والمضاف إليه(٢)".

وتفسير ما سبق أنَّ جميع المركَّبات الإسناديَّة، والإضافيَّة، والعدديَّـة، والمزجِيَّة، المُرَكَّبَةَ من قطعتين منفصلين كـ(بورسعيد) عند النِّسبة إليها يتم زيادة ياء النِّسبة للصدر، ويُحذف العَجُز اعتمادًا على الصَّدر، واستغناء بـه عنه، والعلة في ذلك أنَّ إضافة ياء النَّسب ثِقَلٌ على ما هـو ثقيـل بسـبب التَّركيب، وسبب حذف الثَّاني، وإلحاق النَّسب بالأَوَّل؛ لأنَّ الثقل نشأ بسـبب الثَّاني لا الأَوَّل، ولأنَّ الثَّاني زيادة على الأَوَّل.

وأجاز أبو علي الجِرمي النَّسب إلى كلِّ واحد منهما أيُّهما شـئت فـي الجملة أو في غيرها؛ فيجوز عنده في (بعلبَكَّ): (بَعْلِيّ) و(بَكِّيّ)، وفي (تأبَّطَ شَرًّا): (تأبُّطِيّ) و(شَرِّيّ)، وفي (خَمْسَةَ عَشَرَ)، و(خَمْسَ عَشْرَةَ): (خمسـيّ) و(عشريّ)، قال الشاعر:

---

(١) ينظر: همع الهوامع:٣/٢٥٩.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي:٢/٧٤.

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً *** بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ[١].

فنسب إلى (رَامَهُرْمُزَ) بإضافة الياء إلى الجزأين من غير حذف.

والقياس إذا نسبت إلى (اثْنَيْ عَشَرَ) أو (اثْنَتَيْ عَشَرَةَ) أنْ تَحذف الثَّاني، وتنسب إلى الأوَّل؛ فتقول: (اثنيّ) أو (ثَنَويّ)، كما تنسب إلى (اسم) فتقول: (اسميّ) و(سموي) رجوعًا إلى الأصل.

والنِّسبة إلى العدد المركَّب تستلزم التسمية به؛ فلا يجوز النِّسبة إليه إلا إذا كان هذا العدد المركَّب عَلَمًا؛ لأنَّ هذا العدد يؤدي معنى المعطوف والمعطوف عليه معًا؛ إذْ معنى "خَمْسَةَ عَشَرَ" هو "خمسة" و"عشرة"، ولا يؤدي واحد من المعطوفين معنى الآخر، ولا يقوم مقامه؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ منْهُمَا معنًى مُخْتلفًا، وكذلك في جميع المركَّبات المذكورة لا تجوز النِّسبة إليها إلا إذا سُمِّي بها[٢].

فمن اضطُرَّ لنسبة العدد المركَّب نَسَبَ إلى أَحَدِهِمَا، ثُمَّ نَسَبَهُ إلى الآخَر، ومن قال: (أربعَ عَشْرَةَ) قال: (أربَعِي عَشَري) بفتح شينها، وقد قرئ في الشاذ: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾[٣] بفتح الشِّين، قال أبو الفتح عثمان ابن جني: "ووجه ذلك أنَّ ألفاظ العدد تتغير كثيرًا في حَدِّ التَّركيب؛ ألا ترى أنَّهم قالوا في العدد البسيط: (واحد)، و(أحد)، و(إحدى)، ثم قالوا في العدد

---

(١) البيت من الطويل بلا نسبة، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرَّضي:٧٢/٢، ١١٥/٤، والتذييل والتكميل:١٧/٩، وتوضيح المقاصد:١٤٥٨/٣، ١٦٧٢/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد:٩/٢، ٣٥٤/٣، ٣٦٤، وتمهيد القواعد:٤٧٠٠/٩، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٥١٦/٧، ٥١٨، ٥٣٣، وشرح التصريح:٥٩٩/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:١٩٠/٤، وشذَى العرف:١١٠/١، والموجز في قواعد اللغة العربية:١٦٥/١، ومعجم القواعد العربية:٢٤٢/٢، وضياء السالك:٢٧٩/٤، ومعجم شرح الشواهد الشعرية:١٨٦/٢.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي:٧٢/٢، ٧٣.

(٣) البقرة:٦٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المركَّب: (إحدى عشرة) بتسكين الشِّين، وقالوا: (عشْـر) و(عشْـرة) فـي الإفراد، ثم قالوا في التَّركيب (عِشْرون)، في العقـد، ومـن ذلـك قـولهم: (ثلاثون)، وما بعدها من ألفاظ العقود إلى التسعين، فجمعوا في التسكين بين لفظ المُذَكَّر والمُؤَنَّث في التَّركيـب، فـالواو فـي ألفـاظ العقـود للتـذكير وللتأنيث(١)".

ونَسَبُوا إلى العدد المفرد بإضافة ياء النَّسب بلا إشـكال ولا خـلاف؛ فتقول: (واحديّ)، و(اثنيّ) و(ثَنَويّ)، و(ثلاثيّ) و(أربعيّ).. إلى (عشـريّ)، وقد حذفوا التَّاء التي للتأنيث عند النِّسبة إلى العدد المختوم بها تخفيفًا؛ لأنَّ ياء النِّسبة ثقيلة؛ فأردوا ألَّا يجتمع في الكلمة سببان للثقل، ولما كان التَّذكير هو الأصل رجعوا إليه.

رابعًا: الإضافة إلى العدد المركَّب:

لمَّا قام العَجُز في العدد المركَّب مع الاثنين والاثنتين، وهو (اثْنَا عَشَرَ) و(اثْنتَا عَشْرَةَ) مقام نون التَّثنية امتنع إضافة الصَّدر إلى العَجُز، ولا إضـافة العَجُز إلى غيره؛ فلا يقال: (اثْنَا عَشَرَكَ)، ولا (اثْنتَـا عَشْـرَتَكَ)؛ لأنَّ نـونَ التَّثنيةِ والمضافِ لا يجتمعان مع المضاف إليه.

وخالفت سائرُ إخوةِ هذا العدد المركَّب فإنَّه يجوز إضـافتها؛ فتقـول: (أَحَدَ عَشَرَك)، و(ثلاثَةَ عَشَرَك) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَك)، و(إحْـدى عَشْـرَتَك)، و(ثَلاثَ عَشْرَتَكَ) إلى (تِسْعَ عَشْرَتَك)، ومنع بعضهم إضافة العدد مطلقًـا إلا إذا سُمِّيَ به.

والأصحُّ في الصَّدر في هذه الحالة مع العدد المُثَنَّى المركَّب مع العشرة أنَّه مبنيٌّ على الألف أو الياء كسائر الأعداد المُركَّبَةً مع العشرة مـن غيـر التَّثنية، وبه قال ابنُ كَيْسَان وابن درستويه، وبقية المعربين علـى إعرابـه

(١) ينظر: المحتسب:٨٥/١، وهي قراءة الأعمش.

إِلْحَاقًا بالمُثَنَّى بالألفِ رفعًا، وبالياء نصبًا وَجَرًّا، وتفتح ياء (ثَمَانِيَ عَشْـرَةَ) حال الإثبات على اللُّغةِ الأجودِ لخِفَّةِ الفتحة على الياء، أو تسكن كما سَـكَّنْتَ في (معديْ كَربَ)، أو تحذف؛ لأنَّها زائدة، وليست من سَنَخِ الكلمـة، وعنـد الحذف يكون الاجتزاء بالكسرة التي على النُّون دليلا عليها، وقد يلزم حذفها مع العدد المفرد قبل التَّركيب أنْ يكونَ الإعرابُ على النُّون؛ فتقـول: هـذه ثمانُ قِصَصٍ، وقرأت ثمانَ قصصٍ، وأمسـكت بثمـانِ تفاحـاتٍ، أو يكـونَ الإعرابُ مقدَّرًا، والكسرةُ باقيةٌ للدَّلالة علـى اليـاء المحذوفـة، أو يكـونَ الإعرابُ مقدَّرًا عليها قبل حذفها؛ فهذه ثلاثةُ أوجهٍ(١).

ولم يصحَّ إضافةُ العددِ المركَّبِ إلى معدودِهِ؛ لأنَّ العربَ جعلت المركَّب كالمُنَوَّنِ، وعاملته معاملته، ونقل السيرافي عن سيبويه أنَّه لا يصحُّ إلا ذلك؛ لأنَّ أصلَ خَمْسَةَ عَشَرَ هو خمسةٌ وعشرةٌ؛ إذ ليس بعد الخمسة شيءٌ أضيف العدد إليه فوجب أنْ تكونَ منونةً، ومحلُّ العشرة المُرَكَّبَةً معها هـو محـلُّ الخمسة، فَحَقُّها التَّنوين مثلها، فلما رُكِّبا معًا، وجُعِلا كالاسمِ الواحـدِ وَجَـبَ النَّصبُ على التَّمييز، ولمَّا لمْ يَجُزْ الجرُّ بالإضافةِ وَجَبَ الإفرادُ للتَّمييزِ؛ ولأنَّ المفردَ قامَ مقامَ الجمعِ في توضيحِ العددِ أو المقدارِ أو الكمِّ، فهو واحدٌ أريـدَ به الجمعُ(٢).

أَمَّا العددُ المفردُ فيجوزُ إضافتُهُ إلى ضميرِ المعدودِ علـى كـلِّ حـالٍ، فتقول: مررت بالإخوانِ ثلاثتِهِم، على تأويل: مررت بالقوم مثلثًا إيَّاهم(٣).

وَجَوَّزَ بعضُ النُّحاةِ الإضافةَ إلى العددِ المركَّبِ، فأجـازُوا: هـذه أحـدَ عشرِك، وثلاثَةَ عَشَرَ زيدٍ، وفي هذه الحالة يبقى العدد على ما كان عليه من

(١) ينظر: همع الهوامع:٣/٣٥٧.
(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٦/٢٧٤، ٢٧٥.
(٣) ينظر: النَّحو الوافي:٢/٣٧٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

البناء على فتح الجزأين، وعلَّةُ بناء الصَّدر تركُّبُه مع الثَّاني، وعلةُ بناءِ الثَّاني لتضمنه معنى حرف العطف، وهذا هو الاستعمال الأكثر عند العربِ(١).

وقد يعربُ العَجُزُ، وتقع عليه علاماتُ الإعرابِ على آخره، فتقول: هؤلاءُ أحدَ عشرِك، ومررت بأحدَ عشرِ زيدٍ، ولا يقتضي إعراب العَجُز إعراب الأَوَّل (الصَّدر)؛ لأنَّ بإعراب الأَوَّل يستقل بنفسه، ويزول التَّركيب، فيصير تركيبًا إضافيًّا لا مزجيًّا، نحو: (امرئ القيس) و(عبد الله)، وما حكاه سيبويه عن بعض العرب: (هذه خَمْسَةُ عَشَرِكَ) بإعراب الصَّدر والعَجُز لغةٌ رديئةٌ(٢).

وأجازَ البصريُّون إضافةَ العددِ المركَّب إلى نفسه إذا اشتق من الأَوَّل اسم الفاعل، فيجوز عندهم: (هذا ثالثُ عشرَ ثلاثَةَ عَشَرَ)، و(هذا ثالثُ ثلاثَةَ عَشَرَ)، ومَنَعَ الكوفيُّونَ ذلك، واحتَجَّ البصريُّون أنَّه قد سُمِعَ عن بعضِ العربِ، والقياسُ يُبيحُ ما وَرَدَ بِهِ السَّمَاعُ، ومَنَعَ الكُوفيُّون ذلك؛ لأنَّهم رأوْا أنَّ اسم الفاعل (ثالث) مأخوذ فقط من ثلاثة، كما تقول: هذا ثالث ثلاثة، ولا يمكن عندهم أنْ يشتق اسم الفاعل من العدد المركَّب؛ لأنَّه ليس فيه حروفهما، وهذا مردودٌ بقول النُّحاة: إنَّه قد يكتفي عند الاشتقاق من المركَّب أنْ يُشْتَقَّ منْ أحدِ الاسمين(٣)، ومردودٌ أيضًا بأنَّه لمَّا لمْ يُمْكنْ أنْ يُبنى اسم الفاعل من العدد المركَّب بجزأيه بُنِيَ من الأَوَّل واحْتِيجَ إلى الثَّاني؛ لِيَتَمَيَّزَ مَا هُوَ واحدُ ثلاثَةَ عَشَرَ مِمَّا هُو واحدُ ثلاثةٍ؛ فَجَاء باللَّفظِ كلِّه(٤)، أَمَّا مسألة جواز إضافة صدر العدد المركَّب إلى عَجُزِهِ، فَهَذَا ثابتٌ عن العربِ، ويلزم

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٦/٢٧٦.
(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٦/٢٧٦.
(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النَّحويين:١/٤٣٦، والإنصاف:١/٢٦٣.
(٤) ينظر: الإنصاف:١/٢٦٣.

إضافة الصَّدر إلى العَجُز إعراب طرفي العدد، وحكى الفراء أنَّه سمع عن أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: (مَا فَعَلَتْ خَمْسَةُ عَشَرِك؟)، وقد أضيف صدر العدد إلى عجزه في الشِّعر، كما سمع عن العرب في النَّثر، قال الشاعر:

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ *** بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ[(١)].

والصحيح عند جمهور النَّحويين أنَّ هذا مخصوصٌ بالشِّعْرِ[(٢)].

والخلاصة أنَّ العددَ المركَّب إذا أُضِيفَ إلى غيرِ مُمَيَّزِهِ المعدودِ فالبصريُّون يجيزون إضافته عدا اثْنَيْ عَشَرَ واثْنَتَيْ عَشَرَةَ إلى غيرِ مُمَيَّزِهِ المعدودِ على أنْ يبقى العددُ مبنيًّا على فتحِ الجزأين؛ فيقولون: هذه خَمْسَةَ عَشَرَك، ومررت بخَمْسَةَ عَشَرَك بفتح آخر الجزأين، وقد وَرَدَ عنهم إعرابُ العَجُز مع بقاءِ الصَّدر مبنيًّا على الفتحِ؛ فقالوا: هذه خَمْسَةَ عَشَرِك، ورأيت خَمْسَةَ عَشَرِك، ومررت بخَمْسَةَ عَشَرِك[(٣)].

*****

(١) البيت من الرجز لأبي ثروان العكلي في معاني القرآن للفراء:٣٤/٢، ٢٤٢/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري:٢٢٧/٢، ومعاني القراءات للأزهري:١٩٦/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:١٠٩/١، والإنصاف:٢٥٢/١، والتبيين عن مذاهب النحويين:٤٣٣/١، وإبراز المعاني:٢٩٧/١، وشرح التسهيل:٤٠٢/٢، وإرشاد السالك:٨٤١/٢، وتوضيح المقاصد:١٣٠٠/٣، وتمهيد القواعد:٢٤٢٨/٥، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٢٦٨/٦، وشرح شواهد العيني:١٩٩٤/٤، وشرح التصريح:٤٦٤/٢، وضياء السالك:١٩/١، ١١٣/٤، والشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم:١٤٤/١، ونسب هذا البيت لنفيع بن طارق في معجم شرح الشواهد الشعرية:٢٠٨/١.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٤٢٨/٥.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل:٧٤/٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحثُ الثَّاني:

أحكام التَّركيب النَّحوي للعدد (١٠)

يتناول هذا المبحث الأحكام النَّحوية للعدد (عَشَرَة) المفرد والمركَّب مع ربطه بمواضع وروده في القرآن الكريم، وآراء النُّحاة في هذه الأحكام وتحليلها تحليلا نَحويًّا من خلال المسائل الآتية:

١ــ أحكام التَّذكير والتَّأنيث للعدد مع معدوده في جميع أحواله التي يأتي عليها، وهي: حالة الإفراد تذكيرًا وتأنيثًا، وحالة التَّركيب تذكيرًا وتأنيثًا مع ذكر المعدود أو التَّمييز ومع حذفه، أو تَقَدُّم ما يدلُّ عليه في الكلام، بالإضافة إلى حمل العدد على لفظ مفرد المعدود أو واحده، وحمله على معناه.

٢ــ حكم العدد (عشرة) المركَّب مع معدوده من حيث التَّذكير والتَّأنيث.

٣ــ المختص بالتَّذكير والتَّأنيث من الأعداد المُرَكَّبَةً مع العشرة.

٤ــ الحمل على معنى المعدود وعلى لفظه.

٥ــ العلة النَّحوية للتذكير والتَّأنيث.

٦ــ حكم الإفراد والتَّركيب، والأعداد التي يجوز تركُّبها مع العشرة.

٧ــ نداء العدد المركَّب وأقوال العلماء في هذه المسألة وشروط نداء العدد.

٨ــ تلخيص أحكام العدد المركَّب من خلال: صدر العدد المركَّب، وعجزه، وإعراب العدد المركَّب.

٩ــ أحكام تمييز العدد من خلال: تذكير العدد وتأنيثه مع المعدود، ووصف المعدود، وحذف التَّمييز، أو تقدم ما يدل عليه في الكلام.

١٠ــ تلخيص حكم العدد وأحكامه من خلال ثلاثة أحكام: (موافقة القياس، ومخالفة القياس، والتَّأنيث المطلق).

أَوَّلًا: التَّذكير والتَّأنيث:

تلحق هاء التَّأنيث بالعدد المفرد من الثَّلاثة إلى العشرة إذا كان معدوده مُذَكَّرًا، وتحذف منه إذا كان واحده مُؤَنَّثا؛ لأنَّهم أرادوا ألَّا يَجْمَعوا بين علامتي تأنيث في العدد والمعدود، فَذَكَّرُوا العدد مع المعدود المُؤَنَّث، وأنَّثُوه مع المعدود المُذَكَّر.

قال سيبويه: "اعلم أنَّ ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مُذَكَّر فإنَّ الأسماء بهَا عدَّتُه مُؤَنَّثة فيها الهاء التي هي علامة التَّأنيث، وذلك قولك: له ثلاثةُ بنينٍ، وأربعةُ أجمالٍ، وخمسةُ أفراسٍ، إذا كان الواحدُ مُذَكَّرًا، وستَّةُ أحمرةٍ، وكذلك جميع ما تثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة، وإنْ كان الواحد مُؤَنَّثًا فإنَّك تُخْرِجُ هذه الهاءات من هذه الأسماء -يقصد الأعداد- وتكون مُؤَنَّثةً ليس فيها علامة التَّأنيث، وذلك قولك: ثلاثُ بناتٍ، وأربعُ نسوةٍ، وخمسُ أينقٍ، وستُّ لُبْنٍ، وسبعُ تَمَراتٍ، وثماني بَغَلاتٍ...، وكذلك جميع هذا حتى تبلغ العشرة[1].

والعدد عشرة معاكسٌ للمعدود مفردًا، وموافقٌ له مركَّبًا؛ فمن أمثلة المفرد: جاء عشرةُ طلاب، وعشرُ طالبات، ومن أمثلة المركَّب: "جاء أحدَ عشرَ طالبًا، وجاءت إحدى عشرةَ طالبةً[2]"، ويتوقف هذا الحكم لذلك العدد، وهو حكم التَّذكير والتَّأنيث، للعدد عشرة وما دونه إلى الثَّلاثة على مفرد المعدود "التَّمييز" لا على جمعه، وفي هذا يقول ابنُ مالكٍ:

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَة *** في عَدِّ مَا آحَادُه مُذَكَّرَة.

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه:١/٣٠٢.

(٢) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك:١/٣٠٢، والأُشوطة في النَّحو:٢٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فِي الضِّدِّ جرِّدْ، وَالْمُمَيَّزَ اجْرُرِ *** جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ.

يريد أنَّ أسماءَ العدد من ثلاثةٍ إلى عشرةٍ إذا كان واحدُ المعدودِ (التَّمييز) مُذَكَّرًا لَحُقَتْ بِهِ تاءُ التَّأنيث، نحو: ثلاثةُ رجالٍ؛ لأنَّ مفردَ الرِّجالِ "رَجُلٌ"، وهو مُذَكَّر، أَمَّا إذا كان واحدُ المعدود "التَّمييز" مُؤَنَّثًا فلا تلحق به هاء التَّأنيث، نحو: ثلاثُ نسوةٍ ؛ بغير تاءٍ في اسم العدد؛ لأنَّ واحد النسوة امرأة، وهي مُفْرَدَةٌ مُؤَنَّثَةٌ، وهذا معنى قوله: "في الضِّدِّ جرِّدْ" فضِدُّ المُذَكَّرِ هو المُؤَنَّث، والمراد بالتجريدِ هنا هو تجريدُ اسم العدد من تاءِ التَّأنيث(١)، ويمكن تلخيص حكم التَّذكير والتَّأنيث للعدد عشرة فيما يأتي:

١ــ تلحق الهاء بالعدد فيما واحدة مُذَكَّر، وتحذف مما واحده مُؤَنَّث.

٢ــ العدد عشرةٌ معاكسٌ للمعدودِ مفردًا، وموافقٌ له مركَّبًا.

٣ــ حكم التَّذكير والتَّأنيث على مفرد المعدود لا على جمعه.

٤ــ حكم التَّذكير والتَّأنيث على لفظ المفرد لا على معناه.

٥ــ من العربِ من يحمل التَّذكيرَ على معنى مفرد المعدود، وإنْ خالفَ اللَّفظُ معناه اعتبروا بالمعنى ولم يأبَهوا باللفظ؛ فَيُجْرُون قاعدةَ العددِ حَمْلًا على معنى المعدود لا على لفظه.

٦ــ يلزم العدد المفرد والمركَّب حال التَّأنيث على كلِّ حالٍ إذا قُصِدَ اللفظُ منه، أو جاء لمطلق العَدِّ والحصر.

٧ــ يجوز مخالفة العدد لمعدوده، وهو الأفصح، وموافقته، إذا حذف المعدود، أو استُغْنِيَ عنه لتقدُّمِ ما يدُلُّ عليه، أو فُهِمَ من الكلام، أو حَلَّ وصفُه محلَّه.

---

(١) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك:١/٣٠٢، والأُشوطة في النَّحو:٢٨.

٨ــ الأفصح عند حذف المعدود، أو التَّمييز معاملة العدد حالَ وجود المعدود.

٩ــ عَبَّرَ سيبويه عن علامة التَّأنيث بالهاء، وعَبَّرَ عنها ابن مالك بالتَّاء، وذلك في حكم العدد بوجه خاص.

١٠ــ حكم المُؤَنَّث الحقيقي كالمجازيِّ، واللفظيِّ كالمعنويِّ غالبًا.

وخالف ذلك أهلُ بغداد فاعتبروا بلفظ الجمع، وليس المفرد كعَامَّةِ العربِ، فيقولون: ثلاثُ سجلَّاتٍ وَحَمَّامَاتٍ، وإنْ كان واحدُ المعدودِ مُذَكَّرًا، فهم يعتبرون بلفظ المعدود "التَّمييز" حال جمعه مع العدد، ولا يُعَلِّقون الحكم بالتَّذكير، أو التَّأنيث على واحد المعدود؛ فإنْ كان لفظُ المعدودِ الجمع مُذَكَّرا أنَّثُوا العددَ، وإنْ كان لفظُهُ مُؤَنَّثًا ذَكَّرُوه(١).

حكم العدد المركَّب مع العشرة من حيث التَّذكير والتَّأنيث:

إذا تجاوزتَ دلالةَ العشرةِ، وَرَكَّبتَ معها عددًا مفردًا أنَّثتَ الصَّدر مع لفظِ واحدِ المعدودِ المُذَكَّر، وذكرتَ المُؤَنَّث من الثَّلاثة فصاعدًا مع لفظ واحد المعدود المُؤَنَّث على اللغة الأفصح والأشهر، ووافقتَ العَجُز على كلِّ حالٍ، ووافقت الجزأين مع لفظ واحد المعدود مع الواحد والاثنين، وفتحت الشِّين مع العشرة المُرَكَّبَةَ التي حذفت منها هاء التَّأنيث، وجعلت الصَّدر والعَجُز كالاسم الواحد بالبناءِ على فتح جزأيه عدا اثْنَيْ عَشَرَ واثْنَتَيْ عَشَرَةَ، وأسكنت الشِّين لعشرة المُرَكَّبَةِ التي ألحقت بها هاء التَّأنيث -على اللُّغة الأشهرِ والأفصح- وإنْ شئتَ كسرتها على لغة تميم، وقد قُرِئَ بها في الشَّاذِّ في قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾(٢).

---

(١) ينظر: همع الهوامع للسيوطي:٣/٢٥٤.

(٢) البقرة:٦٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وحكم ما دون الثَّلاثة إلى التسعة المُركَّبَةً مع العشرة، وهو أحد عشر، واثنا عشر، وإحدى عشرة، واثْنَتَيْ عَشَرَةَ -على لفظ مفرده- موافقة التَّمييز أو المعدود في جزأيه تذكيرًا وتأنيثًا(١).

المختص بالتَّذكير والتَّأنيث من هذه الأعداد:

تختصُّ ألفاظُ العقودِ التي تنتهي بالواو والنُّون، أو الياء والنُّون بالتَّذكير المطلق، ولا تخضعُ للنظر إلى حالة المعدود تذكيرًا أو تأنيثًا، ولا إلى حالته العددية إفرادًا، أو جمعًا، أَمَّا الذي يخضع للتذكير، أو التَّأنيث فهو العدد المفرد من الواحد إلى العشرة، والعدد المركَّب من أَحَدَ عَشَرَ، وإحْدى عَشْرَةَ إلى تِسْعَ عَشْرَةَ وتِسْعَةَ عَشَرَ، فيخالف المفرد لفظُ الواحد المعدود من الثَّلاثة إلى العشرة مفردًا -على اللغة الأشهر والأفصح- ويوافقه (الواحد) و(الاثنين)، ويخالف العدد المركَّب مع العشرة من الثَّلاثة إلى التسعة، ويوافقه (الواحد) و(الاثنين) في صدره، ويوافق لفظ واحد المعدود في عجزه في جميع أحواله(٢).

والعلَّةُ في اختصاصِ ألفاظِ العقودِ بالتَّذكير أنَّهم لمَّا جَمَعُوا في هذه الأعداد من العِشْرين إلى التسعين بين المُذَكَّر والمُؤَنَّث في الدلالة غلَّبُوا التَّذكير عليها جميعًا حملًا على الأصل.

الحمل على معنى المعدود لا لفظه:

الأصلُ الضابطُ عند عَامَّةِ العربِ في تذكير لفظِ العددِ وتأنيثِهِ الاعتبار بلفظ المعدود، وليس بمعناه، وبمفرد المعدود لا جمعه؛ فإنْ كان المعدودُ مُذَكَّرًا في اللَّفظ أُنِّثَ العدد، وإنْ كان مُؤَنَّثًا ذُكِّرَ العددُ.

---

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:٣٥٧/١، وتاج العروس للزبيدي:٤١/١٣.
(٢) ينظر: المحتسب:٨٥/١.

ومن العربِ مَنْ يعتبرُ بمعنى المعدود، وإنْ خالف لفظُهُ معناه، فَيُذَكِّرُونَ العددَ مع المعدود المُؤَنَّث في المعنى مهما كان لفظه، ويؤنثونه مع واحد المعدود المُذَكَّر في المعنى، وقد نَقَلَ يونُسُ بنُ حبيبٍ عن رؤبةَ أنَّه قال: "ثلاثُ أنفس" حملًا على المعنى؛ لأنَّ النَّفس معناها مُؤَنَّث، وإن كان لفظُها مُذَكَّرًا، وقالوا: " ثلاثُ أعيُنٍ" للعين مِن النَّاس، وقالوا: "ثلاثُ أشخُصٍ" في النِّساء، ونُقِلَ ذلك عن كِلاب[١]، قال شاعرهم:

وإنَّ كِلابًا هَذهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ *** وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ[٢].

وَقَالَ القَتَّالُ الكِلابيُّ:

قَبَائِلُنَا سَبْعٌ وَأَنْتُمْ ثَلاثَةٌ *** وَلَلسَّبْعُ خَيرٌ مِنْ ثَلاثٍ وَأَكْثَرُ[٣].

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه:٣/٥٦٥.

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة، ينظر: الجُمَل في النَّحو:١/٢٨٨، والكتاب لسيبويه:٣/٥٦٥، والأصول في النَّحو:٣/٤٧٧، وأخبار أبي القاسم الزجاجي:١/٤٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/٢٥١، ٤/٣٠١، والعدد في اللغة:١/٥٢، والإنصاف:٢/٦٣٣، ٢/٧٠٠، وإيضاح شواهد الإيضاح:١/٤٤٧، وإبراز المعاني:١/٢٤٣، وشرح الكافية الشافية:٣/١٦٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك:٢/٣٩٩، وشرح ابن الناظم:١/٥١٩، والتذييل والتكميل:٩/٣٠٥، وشرح ألفية ابن مالك لابن الوردي:٢:٦٦٥، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢/٧٦، ٣/٢٩١، ٣/٣٠٦، وتمهيد القواعد:٥/٢٤١٧، وشرح شواهد العيني:٤/١٩٨٨، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي:٢/١١٧، والبيت منسوب للنَّوَّاح الكلابي في معجم الشواهد الشعرية:١/٤٨٧.

(٣) البيت من الطويل للقَتَّال الكلابي، وهو في ديوانه:١٧، والكتاب لسيبويه:٣/٥٦٥، ومجاز القرآن لأبي عبيدة:١/٢٣٧، ٣٦٢، ٣٩٧، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي:٢/٣١٩، ٣٢٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٤/٣٠١، والعدد في اللغة:١/٥٢، والإنصاف:٢/٦٣٥، ٧٠٠، وإيضاح شواهد الإيضاح:١/٤٤٧، والتفسير اللغوي للقرآن الكريم:١/١٣٥، ومعجم شرح الشواهد الشعرية:١/٤٤٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال الحُطَيئَةُ:

ثَلاثَةُ أنفُسٍ، وثَلاثُ ذَوْدٍ *** لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي[١].

فَجَاءَتْ الأبْطُنُ في البيتِ الأَوَّلِ محمولةً على معنى القبيلة، وهي مُؤَنَّثَةٌ، ومن ثَمَّ ذَكَّرَ الشَّاعرُ العددَ معها، وَأَنَّثَ القَتَّالُ الكِلابِيُّ العددَ (ثلاثةً) الذي يَعُدُّ القبائل؛ لأنَّها مُؤَوَّلَةٌ على الرِّجالِ أو الأقوامِ، وهي جماعاتٌ مُذَكَّرةٌ، وَذَكَّرَ الحُطَيئَةَ العددَ (ثلاثةً) مع الأنَّفس والذَّودِ مراعاة لمعناهما.

ويمكن جمع شتات ما سبق بالآتي:

* "يُرَاعَى الواحدُ؛ فإنْ كانَ اللفظُ نفسُهُ مُذَكَّرًا أُنِّثَ معه العددُ، وإنْ كان مُؤَنَّثًا ذكِّرَ العددُ، وفي هذه الحالة لا يُعَوَّلُ على مُصَدَّقِهِ -يعني ما يقع عليه ذلك اللفظ- سواء أكان مُؤَنَّثًا أو مُذَكَّرًا، وقد يراعى في بعضِ الأحوالِ تأنيثُ اللَّفظ المُذَكَّر؛ فيؤنث معه العددُ، ويراعى في بعض الأحوال مُؤَنَّث العدد فيراعى حينئذ[٢]".

---

(١) البيت من الوافر للحُطَيئَةِ، وهو في ديوانه:١٦٥ برواية: "ونَحْنُ ثلاثةٌ وثلاثُ ذَوْدٍ *** لَقَدْ جَارَ الزَّمَان عَلَى عِيَالي"، وهو من شواهد النُّحاة، ينظر: الجُمَل في النَّحو للخليل:٢٨٨/١، والكتاب لسيبويه:٥٦٥/٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري:٤٠٦/١، وأخبار أبي القاسم الزجاجي:١/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢٩٧/٤، والخصائص:٤١٤/٢، ٤٢٠/٣، والعدد في اللغة:٤٧/١، إعراب القرآن للباقولي:٦١٩/٢، والإنصاف:٦٣٥/٢، ٧٠٨، وإيضاح شواهد الإيضاح:٤٤٧/١، وشرح الكافية الشافية:١٦٦٦/٣، وشرح التسهيل لابن مالك:٣٩٩/٢، وشرح ابن الناظم:٥١٩/١، والتذييل والتكميل:٢٩١/٩، وشرح ألفية ابن مالك لابن الوردي:٦٥٨/٢، وتوضيح المقاصد:١٣٢٠/٣، والمساعد:٧٦/٢، ٣٠٦/٣، وتمهيد القواعد:٢٤١٨/٥، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٣٥٦/٦، وشرح شواهد العيني:١٩٨٩/٤، ١٩٩٠، وشرح التصريح:٤٥٠/٢، ٤٦٢، وجامع الدروس العربية:١١٧/٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم:٢٧٢/١١، ودراسات لغوية في أمُّهات كتب اللغة:١٧٣/١، وضياء السالك:٩٩/٤، ومعجم قواعد العربية:٤٠١/١، ومعجم شرح الشواهد الشعرية:٣٠٩/٢.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي:١١٧/٣.

* ومن ثمَّ يُنْظَرُ إلى لفظِ واحدِ المعدودِ؛ فإنْ كان لفظه مُؤَنَّثًا ذكرنا العدد، وإنْ كان مصدقُهُ مُذَكَّرا، وقد يراعى هذا المعنى حينئذٍ فيؤنث العدد، وننظر إلى اللفظ نفسه؛ فإنْ كان مُؤَنَّثا من حيث هو اللفظ مثل (عينٍ) و (نفسٍ) من حيث هو حينئذ نجرد اسم العدد من التَّاء، وإن كان مصدقه مُذَكَّرًا، وإنْ راعينا ذلك الذي يصدق عليه الواحد حينئذ جازَ لنا التَّأنيث(١).

العلة النَّحوية للتذكير والتَّأنيث:

أسماءُ العددِ كلُّها مُؤَنَّثةٌ في معناها، والعلَّةُ وراءَ إثباتِ تاءِ التَّأنيثِ للعددِ مع المعدود المُذَكَّر أنَّ العدد معناه مُؤَنَّث، وإنْ كان لفظُه مُذَكَّرًا، وأصلُ المُؤَنَّث أنْ يكون بعلامةِ تأنيثٍ؛ فَحَمَلُوا لفظَ العددِ على أصلِ معناه، وهو التَّأنيث فألحقُوا بالعدد هاء التَّأنيث على الأصل، وتركوا هاء التَّأنيث مع المعدود المُؤَنَّث لقصد الفرق بين المُذَكَّر والمُؤَنَّث، ولعدم الجمع بين علامتي تأنيث في لفظ العدد ومعدوده، وقد أثبتوها مع المُذَكَّر؛ لأنَّ المُذَكَّر أصلٌ وأسبقُ، فكانَ بالعلامةِ أحقَّ، ولأنَّه أخفُّ وأبعدُ مِنْ أنْ يجمع فيه بين علامتي تأنيث؛ فيجتمع فيه تأنيث المعنى، وتأنيث اللفظ، وتأنيث المعدود.

والاعتبار -غالبًا- في التَّذكير باللفظ، وليس بالمعنى، وإنْ كان يجوز الاعتبار بالمعنى على قلة -عند أهل بغداد وكلاب- فيُجَاء بالتَّاء التي للتأنيث مع لفظ واحد المعدود المُؤَنَّث إذا صَحَّ تأويلُهُ بمُذَكَّر؛ كقولهم: "ثلاثةُ أنفسٍ" و"ثلاثُ ذودٍ"، وقول الشاعر:

وقائعُ في مُضَرٍ تِسْعَةٌ *** وَفِي وَائِلٍ كَانت العَاشِرَةْ(٢).

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي:١١٧/٣.

(٢) البيت من المتقارب بلا نسبة في معاني الفراء:١٢٦/١، والإنصاف:٦٣٣/٢، ٦٣٤، ٧٠٠، ٧١٤، وشرح التسهيل لابن مالك:٣٩٩/٢، والتذييل والتكميل:٣٠٦/٩، وشرح ألفية ابن مالك لابن الوردي:٦٦٦/٢، وتمهيد القواعد:٢٤١٨/٥، وشرح شواهد العيني:٢٩/١، وهمع الهوامع:٢٥٤/٣، ومعجم شرح الشواهد الشعرية:٤٤٠/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

حيث أوَّلوا الأنَّفُسَ بالأشخاصِ، والوقائعَ بالمشاهِدِ.

وأجازُوا النقيض من ذلك؛ فتركوا التَّاء مع المعدود المُؤَنَّث -على اعتبار لفظه أيضًا، كما في حال التَّذكير السابق- إذا أوَّلوه بالمُذَكَّر، كقول الشاعر:

وَإِنَّ كِلابًا هذهِ عشرُ أَبْطُنٍ *** وأنتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ[1].

ولكنَّ العَمَلَ بالأصل على مخالفة العدد للفظ مفرد معدوده أشهرُ[2].

ثانياً: الإفراد والتَّركيب (ما ينفرد به العدد عشرة):

ينفردُ العددُ "عَشَرَةٌ" فيخالف معدوده تذكيرًا وتأنيثًا، ويضاف إلى معدوده، وقد يحذف معدوده، إذا تقدَّم ما يدلُّ عليه، أو قُصِدَ به اللفظ للعدِّ والحصرِ، وقد أسماه بعض النَّحويين العدد المضاف بالنَّظر إلى علاقته بمعدوده، ويأتي معدوده جمعًا مجرورًا بالإضافة إلى العدد، ويستعمل هذا العدد مُركَّبًا مع غيره من العدد المفرد من الثَّلاثة إلى التِّسعة، ويُبْنَى مع مُركَّبِهِ على فتح الجزأين، ويُرَكَّبُ أيضًا مع الواحد والاثنين، فيبنى مع أحد وإحدى على فتح الجزأين أيضًا، وإذا تَرَكَّبَ مع الاثنين بُنِيَ، وأعرب صدره بإعراب المُثَنَّى بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وَجَرًّا.

ولَا يَتَرَكَّبُ العددُ "عَشَرَةٌ" مع مثله لاتحاد اللفظين، وإنما يُسْتَغْنَى عنه في هذه الحالةِ بلفظ العِقْدِ "عِشْرون" أو "عِشْرين" حسب حالته الإعرابية، ويكون تمييزه مفردًا منصوبًا كالعدد المركَّب.

(١) البيت من الطويل بلا نسبة، وقد سبق توثيقه بهامش: (١٢٩).
(٢) ينظر: همع الهوامع:٣/٢٥٣.

وَمِنْ ثَمَّ يجوز أنْ يتركب العدد عشرة مع الواحد والاثنين ومع الثَّلاثة إلى التِّسْعَةِ، ويكون بمثابة التَّنوين مع غيرِ الاثنينِ، وبمثابةِ نونِ التَّثنيةِ مع الاثنينِ.

ولِغَرَضِ التَّخفيف جاءت العربُ بالتَّمييز الجمع مع العدد المفرد من الثَّلاثة إلى العشرة، وجاءوا بالتَّمييز المفرد مع العدد المركَّب لتقليل الثقل، فجمعوا بين أصل وفرع في العدد المفرد من الثَّلاثة إلى العشرة وتمييزه، وجمعوا بين فرع وأصل في العدد المركَّب من أحد عشر وإحدى عشرة إلى تِسْعَةَ عَشَرَ وتِسْعَ عَشْرَةَ وتمييزه، وتركوا الجمع بين أصلين، والجمع بين فرعين، من أجل الاتِّساق والتَّخفيف.

ويمكن للباحثِ تلخيصُ أحكامِ الإفرادِ والتَّركيبِ للعدد "عَشَرَةٍ" فيما يلي:

١ــ يُستعمل العدد "عَشَرَةٌ" مفردًا ومركَّبًا، ومُذَكَّرا ومُؤَنَّثا في الحالين.

٢ــ يُعرب العدد "عَشَرَةٌ" إذا كان مفردًا مُذَكَّرًا كان أو مُؤَنَّثا.

٣ــ يُبنى العدد "عَشَرَةٌ" على الفتح إذا تَرَكَّبَ مَعَ غيرِهِ.

٤ــ يَتَّصلُ العدد "عَشَرَةٌ" المفرد بالتَّمييز الجمع، ويُجَرُّ تمييزُهُ بالإضافة إليه.

٥ــ يَتَّصلُ العدد "عَشَرَةٌ" المركَّب مع غيره بالتَّمييز المفرد المنصوب.

٦ــ لا يَتَرَكَّبُ العددُ "عَشَرَةٌ" مع مثله لاتِّحاد اللفظين، ويستغنى بالعقد عنه في هذه الحالة.

٧ــ لا خلاف بين النَّحويين في جواز إضافة العدد المفرد إلى غيره، وإلى معدوده، واختلفوا في جواز إضافة العدد المركَّب إلى الضمير أو إلى الاسم الظاهر، وأجمعوا على عدم إضافته إلى معدوده كما يضاف العدد المفرد.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٨ــ أجمع النَّحويون على جواز اشتقاق الوصف من العدد المفرد، أَمَّا العدد المركَّب فالاشتقاق عند البصريين من جزأي التَّركيب، ومنعه الكوفيون، وذهبوا إلى أنَّ الاشتقاق يكون من الصَّدر فقط، وهذا ممتنعٌ عند البصريين؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى الخلط بين العدد المفرد والمركَّب.

٩ــ الاعتبارُ بلفظِ المعدود، ويجوزُ مخالفة ذلك بالحمل على معناه، كَمَا وَرَدَ عن بعضِ العربِ.

١٠ــ الاعتبار بمفرد المعدود لا جمعه، وأجازه قوم من العرب؛ فقالوا: ثلاث حمَّامات؛ فحملوا على لفظ الجمع المؤنث "حمَّامات" فذكَّروا العدد.

الأعداد التي يجوز تركيبها مع العدد (١٠):

تتركب الأعداد المُفْرَدَةُ من الواحد إلى التسعة مع العشرة، وكلٌّ واحدٍ منها يتصل بالآخر، وَيَتَرَكَّبُ معه، وَيَكُونُ الثَّاني من الأَوَّل بمثابة التَّنوين مع غير الاثنين والاثنتين، وبمثابة نون التَّثنية معهما، فيتركب العددان معًا تركيبًا عدديًا، كالتركيبِ المزجيِّ في "بَعْلَبَكَّ"، و"بور سعيد"، ويؤديان معًا بعد تركُّبِهِما معنى جديدًا لم يكن لأحدهما قبل التَّركيب.

فإذا تَرَكَّبَ الواحدُ مع العشرة يكون ذلك بلفظ "أحد عشر" للمعدود المُذَكَّر، و"إحدى عشرة" للمعدود المُؤَنَّث، ويكون عجزُ العدد بالنِّسبة لصدره بمنزلة التَّنوين، ويتقدم العدد المفرد المركَّب مع العشرة عليها، كما تَبَيَّنَ في لفظِ المركَّب السابق، وهذا في جميع الأعداد المُرَكَّبَةِ معه، فيتقدَّمُ العددُ المفردُ المركَّبُ مع العَشَرَةِ، وتتأخر عنه العَشَرَةُ التي تكون بمثابة التَّنوين مع الأعداد المُفْرَدَة عدا الاثنين والاثنتين؛ لأنَّها في هذه الحالة تكون بمثابة نون التَّثنية معهما، وإذا تركَّبت الاثنين مع العشرة كان العدد بلفظ "اثنا

عشر" حالة التَّذكير والرفع، و"اثْنَيْ عَشَرَ" حالة التَّذكير بالنَّصب أو الجرِّ، وبلفظ "اثنتا عشرة" حالة التَّأنيث والرفع، و"اثْنَتَيْ عَشَرَةَ" حالة التَّأنيث بالنصب أو الجرِّ، ويُبْنَى عجزُ العددِ على الفتح خلافًا لصدره، وذهب بعض النُّحاة إلى أنَّ صدرَ هذا العدد مبنيٌّ على الألف أو الياء الذي كان يعرب بهما قبل التَّركيب، والجمهور على إعراب الصَّدر. وإذا تركبت العشرة مع الثَّلاثة إلى التسعة كثلاثَةَ عَشَرَ للمُذَكَّر، وثلاثَ عَشْرَةَ للمُؤَنَّث، وأربعَةَ عَشَرَ وأربعَ عَشْرَةَ، وخَمْسَةَ عَشَرَ وخَمْسَ عَشْرَةَ، وستَّةَ عَشَرَ وستَّ عَشْرَةَ، وسَبْعَةَ عَشَرَ وسَبْعَ عَشْرَةَ، وثَمَانِية عَشَرَ وثَمَانِ عَشْرَةَ، وتِسْعَةَ عَشَرَ وتِسْعَ عَشْرَةَ، بُنِيَ العددُ على فتح الجزأين، وكانت العشرة بمنزلة التَّنوين مع العدد المركَّب معها، ويأتي العدد عشرة المركَّب موافقا لمعدوده، وما تركب معه مخالفًا لمعدوده على أشهر اللُّغات وأوسعها.

ولا تَتَركَّبُ العشرةُ مع العشرة؛ لئلا يجمع في التَّركيب بين عددين لفظهما واحد، فاستغنوا عن ذلك بالعقد "عِشْرون"؛ لأنَّه أخفُّ، وزيادةً في التَّخفيف لم يلحقوا به علامة تأنيث، وكذلك في بقية ألفاظ العقود فقد جعلوها بتجردها من الهاء صالحة للتذكير والتَّأنيث.

نداء العدد المركَّب:

إذا ناديت العدد المركَّب الدَّالَّ على التَّثنية في صدره، وقصدت العلمية جاز لك أنْ تقول: يا اثنا عشر، ويا اثنتا عشرة، ببناء الصَّدر على الألف فيهما، ويبقى العَجُز مبنيًّا على الفتح كما كان قبل النِّداء؛ لأنَّه بمنزلة نون التَّثنية، وقطعت الهمزتين في الصَّدر إذا أردتهما علمين، ويجوز النَّصب بالياء على محلِّ المنادى؛ فتقول: يا اثْنَيْ عَشَرَ، ويا اثْنَتَيْ عَشَرَةَ، ويكون العَجُز فيهما بمنزلة المضاف إليه، وتقطع همزة الصَّدر فيهما.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأَمَّا غيرهما فتبقى حركة البناء كما هي قبل النداء على جزأي العدد؛ فتقول: يا ثلاثَ عَشْرَةَ، ويا ثلاثَةَ عَشَرَ.. إلخ، ويكون العدد في محلِّ نصبٍ على أصل المنادى(١).

ثالثاً: التَّعريف والتَّنكير:

لا خلافَ بين البصريين في تعريف العدد المركَّب بإدخال الألف واللام على صدره؛ فتقول: مضى الأحد عشر رجلا، وجاءت الإحدى عشرة امرأة.

وأجاز الكسائي دخول الألف واللام على جزأيه، فتقول: مضى الأحد العشر رجلا، وجاءت الإحدى العشرة امرأة. وقال الفَرَّاءُ: يجوز ذلك؛ أي دخول الألف واللام على جزأيه لئلا يُتَوَهَّمَ انفصالُ أحدِهِما عن الآخر، كما أجازوا دخول الألف واللام على التَّمييز المعدود فتقول: مضى الأحد العشر الرجلَ، وهذا ممتنع عند البصريين؛ لأنَّ التَّمييزَ واحدٌ يدلُّ على جمعٍ، فإذا تعرف بالألف واللام خرج منه هذا المعنى.

وقال الفراء: إذا أضفت هذا العدد المركَّب إلى نفسك أعربت الأَوَّل؛ فتقول: هذه خَمْسَةُ عَشَرِي، ومررت بخَمْسَةِ عَشَرِي، وعلَّلَ ذلك بأنَّه لمَّا لم يَجُزْ أنْ تضيف الضميرَ إلى الأَوَّل، لتوسط العشرة بين الصَّدر والتَّمييز. أعربت الصَّدر، ويمتنع دخول التَّمييز هنا عند البصريين لاختلاف إعرابهما.

وقال أبو جعفر النَّحاس: هذا يُبْطل كلَّ ما سَبَقَ، وأنكر دخولَ التَّمييزِ في هذه الحالة إذا تعرَّفَ العددُ بإضافته إلى الضمير، ونَقَلَ عن محمد بن الوليد عن أبي العبَّاسِ المبرِّدِ أنَّه قال: "ربَّما قرأ عليَّ إسماعيلُ بن إسحاقَ شيئًا من كلام الفَرَّاءِ فأَسْتَحْسِنُهُ؛ فَلَا ينتهي إلى آخره حتى يُفْسِدَهُ، ومعنى

(١) ينظر: ضياء السالك:٣/٢٥٢.

كلام المبرِّدِ الذي قاله إنكارُه لجواز دخولِ التَّمييزِ على العدد المركَّب المضاف إلى الضمير(١).

وَزَعَمَ سيبويه أنَّ العربَ لا تُفَرِّقُ بين دخول الألف واللام على العدد المركَّب وإضافته إلى الضمير على أيَّةِ حالٍ، وَحَكَى عنهم إعرابَ الثَّاني في قولهم: هذه خَمْسَةُ عَشَرِك برفع "خمسة" وخفض "العشرة"، وزعم الفرَّاء أنَّه يقال: ما رأيت خَمْسَةَ عَشَرٍ قطُّ بخفض "العشرة" وتنوينها على الإضافة، وَمَنَعَ البصريُّون دخول التَّمييز ههنا. وقال أبو جعفر النَّحاس في مسألة امتناع دخول التَّمييزِ على العدد المضاف للضمير: "هذا لا يجوزُ عند البصريِّين(٢)".

دخول (أل) على العدد (١٠) المفرد والمركَّب:

أجاز النُّحاة دخول (أل) على هذا العدد -على الرغم من أنَّها لا تدخل على العدد المركَّب- وذلك لأنَّ البناءَ فيه عارضٌ، وليس أصلًا(٣).

وجوَّز النُّحاة دخول (أل) على لفظ العدد إذا قصد به التَّعريف؛ فتدخل على العدد المفرد من الواحد إلى العشرة، وتدخل على ألفاظ العقود، وتدخل (أل) على المتعاطفين في العدد المعطوف بإجماع النَّحويين، قال الشاعر: إذا الخمسَ والخمسين جاوزتَ فارتقبْ قدومًا على الأمواتِ غيرَ بعيدِ.

وتدخل في ثاني العدد المفرد المضاف إلى معدوده أو تمييزه دون أوَّله، نحو: ثلاثة الأثواب، ومائة الدرهم، وألف الدينار، قال الشاعر: ثلاثُ الأثافيِّ والرسومُ البلاقعُ.. وقال آخر: فأدركَ خمسةَ الأشبارِ.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:٢/١٩١، ١٩٢.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:٢/١٩١، ١٩٢.
(٣) ينظر: شرح دُرَّةَ الغوَّاص:١/٣٦٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وتدخل (أل) في أول المركَّب دون ثانيه، نحو: (ما أخذتُ الأحدَ عشرَ درهمًا)، وأجاز الكوفيون دخولهما على جزأي العدد المركَّب، كما أجازوا دخولها على العدد المضاف مع المضاف إليه؛ فيقولون: "أخذت الأحدَ العشرَ الدِّرهمَ" و "قرأت الثَّلاثةَ الكتبِ" ويقال عندهم أيضًا: الثَّلاثةُ الأثوابِ، والخمسةَ العشرَ رجلًا، والخمسة العشر الرجلَ[١].

وقد ساغ دخول (أل) على جزأي العدد المركَّب كليهما؛ لأنَّهما كالكلمة الواحدة بعد تركُّبهما وبنائهما، فدخلت على الجزء الأوَّل؛ لأنَّه صدر الاسم، وعلى الجزء الثَّاني؛ لأنَّه لا يجوز دخول (أل) على المضاف دون المضاف إليه[٢].

وإذا أضيفت العشرة إلى معدودها دخلت (أل) على المضاف إليه، وهو المعدود نحو قولك هذه عشرةُ الأثوابِ وثلاثُ الجواري، كما تدخل (أل) على المتعاطفين في العدد المعطوف نحو: الواحدُ والعِشْرون والمائة، ولا خلاف بين النَّحويين في دخول (أل) على العدد المفرد، أَمَّا العدد المضاف إلى معدوده، وهو العشرة وما دونها إلى الثَّلاثة فتدخل (أل) على معدوده المضاف إليه، كما ذكر، نحو: عشرة الرجال، وحكى الكوفيون دخول (أل) على العدد ومعدوده؛ فأجازوا العشرة الأثواب، وحكى ذلك أبو زيد أنَّ هذا منقولٌ عن قومٍ من العرب ليسوا بفصحاء، وَحَمَلَ البَصريُّون ذلك على زيادة (أل) في الأَوَّل؛ أي في (العدد).

أَمَّا العشرة المُرَكَّبَةً مع غيرها فتدخل (أل) التَّعريف على أوَّله على مذهب أهل البصرة؛ وأكثرهم يمنعون دخولها على الثَّاني، وأجاز الأخفش

---

(١) ينظر: همع الهوامع:٣/٢٥٩.

(٢) ينظر: الكليات:١/١٦٦.

والكوفيون أنْ تدخل (أل) على جزأي العدد المركَّب؛ فيقولون: الخمسة العشرة، حكى ذلك الأخفش عن العرب، كما حكى جواز دخول (أل) على جزأي العدد المركَّب وتمييزه أيضًا؛ فيقولون: الخمسةَ العشرَ الرجلَ، والخمسةَ العشرَ الدِّرهمَ[١].

تلخيص حكم العدد المركَّب:

ويمكن للباحث تلخيص حكم العدد المركَّب عند العلماء فيما يأتي:

١ـ التَّذكير والتَّأنيث:

صدر العدد:

* يوافق العدد المركَّب في صدره وعجزه لفظ واحد المعدود (التَّمييز) إذا كان ما دون الثَّلاثة؛ وهو الواحد والاثنين تذكيرًا أو تأنيثًا.
* يخالف العدد المركَّب في صدره لفظ واحد المعدود تذكيرًا أو تأنيثًا إذا كان من الثَّلاثة إلى التسعة على اللغة الأفصح والأشهر.
* يجوز فيه الوجهان عند حذف المعدود أو تقدمه، وإجراؤه على الأصل بالمخالفة أفصح كأنَّ المعدودَ مذكورٌ في الكلام، أو حمله على المعنى المخالف للفظ المعدود.
* يجوز فيه التَّأنيث المطلق إذا قُصِدَ به لفظ العدد، أو العدُّ المطلق، ومجرد الحصر.

عجز العدد:

* يوافق لفظُ واحدِ المعدودِ تذكيرًا أو تأنيثًا على كلِّ حالٍ.
* يلزم التَّأنيث المطلق عند إرادة لفظِ العدد، أو العدِّ المطلق، ومجرد الحصر.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب:٢/٧٦٢، ٧٦٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

* يجوز فيه الوجهان؛ التَّذكير أو التَّأنيث عند حذف المعدود، أو تقدمه، أو عند جواز الحمل على المعنى إذا كان مخالفًا للفظ واحد المعدود.

* يجوز فيه الوجهان تذكيرًا أو تأنيثًا إذا جاز حمله على معنى واحد المعدود، وكان معناه مخالفًا للفظه(١).

٢ـ الإعراب:

* البناء على فتح الجزأين مع غير الاثنين والاثنتين على اللغة الأشهر والأفصح.

* إعراب الصَّدر بإعراب المُثَنَّى وبناء العَجُز على الفتح، وذلك إذا كان الصَّدر لفظ الاثنين أو الاثنتين.

* يجوز عن بعض العرب إجراء الإعراب على الجزء الثَّاني من العدد كالكلمة الواحدة، وبقاء الصدر مبنيًّا على الفتح، ومعاملته معاملة المركَّب المزجي(٢)، وحكي عن بعض العرب إعرابُ الصَّدر، وجرُّ العَجُزِ على الإضافة، وجعل العددِ مركَّبًا إضافيًّا.

٣ـ التَّمييز أو المعدود:

لَمَّا كانَ العددُ لفظًا مبهمًا لا يتَّضحُ المراد منه وحده، ولا يَتَعَيَّنُ نوعُ معدودِهِ، ومدلولُه، ولَا كَمُّه، ولا مقدارُه إلا بذكر معدوده لفظًا أو تقديرًا، ولمَّا كان لا يمكن إدراك النوع المقصود من العدد، ولا يرفع إبهامه من بين الأنَّواع الكثيرة المحتملة إلا بتبيين المعدود ذِكْرًا أو تَقْدِيرًا تعيَّنَ تبيين المدلول بما يسمى تمييزًا عند النُّحاة، وقد أسموه تمييزَ العددِ سواءً كانَ

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه:٣/٥٥٧، ٥٥٨، وهمع الهوامع:٣/٢٥٧، وتاج العروس:١٣/٤١، والنَّحو الوافي:٤/٥٣٢.

(٢) ينظر: النَّحو الوافي:٤/٥٤٧.

منصوبًا أو مجرورًا، ولهذا التَّمييز مع العدد عدة أحكام يمكن إيجازها فيما يلي(١):

* تمييز العدد المفرد من الثَّلاثة إلى العشرة جمع مجرور بالإضافة.

* تمييز العدد المركب مفرد منصوب، وهو واحد في اللفظ يراد به الجمع في المعنى.

* عند حذف التَّمييز، أو تقدم ما يدل عليه يقاس على المذكور، ويجوز مخالفة ذلك بالقرينة.

٤ـ نعت التَّمييز أو المعدود:

عند نعت التَّمييز أو المعدود يجوز فيه الإفراد على لفظ العدد، وهو فصيح، ويجوز الجمع على معنى المعدود أو التَّمييز؛ فتقول: هؤلاء أربعَةَ عَشَرَ خبيرًا عالمًا، أو علماء، وهؤلاء تِسْعَ عَشْرَةَ امرأة مسلمة، أو مسلمات؛ فيكون في الحكم حالانِ: الإفراد على لفظ التَّمييز أو المعدود أو على لفظ العدد، والجمع على معنى العدد أو المعدود.

وتتلخص أحكام تمييز العدد عشرة فيما يلي: الإفراد للعدد المركب، والجمع للعدد المفرد، والنَّصب للمفرد،والجر بالإضافة للجمع، وجواز الحذف للتمييز عند وجود القرينة، وجواز الوصف على كلِّ حال، قال ابنُ مالك:

فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، والمُمَيِّزَ اجرُرِ *** جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ في الأَكْثَرِ.

يريدُ أنَّ تمييزَ العدد المفرد من الثَّلاثة إلى العشرة يكون جمعًا مجرورًا بالإضافة، وهو على الأكثر يكون على صيغة من صيغ القلة، وذلك نحو: "ثلاثة أكلُبٍ"، و"عشرة أجمالٍ"، و"ثلاثةُ أينقٍ"، و"عشرةُ أكتافٍ"، وقد يُمَيَّز

(١) ينظر: النَّحو الوافي:٤/٥٢٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

على قلة بجمع الكثرة؛ نحو: "ثلاثة قروء"، وإذا لم يسمع للاسم إلا جمع الكثرة مُيِّزَ به، نحو: "ثلاثة رجال".

وصف المعدود أو التَّمييز:

إذا كان ما بعد المعدود صفة وقعت موقع التَّمييز، فالعبرة بالموصوف المنوي بها، وليس بالصفة؛ لأنَّه هو المعدود في الحقيقة، وعلى ذلك وجه العلماء قوله تعالى: "فله عشر أمثالها"؛ لأنَّ المعدود هو الموصوف المحذوف؛ الذي هو "الحسنات"، وهو المنوي في الكلام، وليس الصفة التي حلت محلَّ التَّمييز، وهي "الأمثال"؛ التي هي جمع "مثل"، وهو مُذَكَّر اللفظ والمعنى، و"الحسنات" جمع "حسنة"، وهي مُؤَنَّثةً، لذلك جاء العددُ محذوف التَّاء أو الهاء التي هي علامة التَّأنيث على اعتبار أنَّ المعدود هو الموصوف المحذوف، وليس الصفة المذكورة التي دلت على الموصوف.

ولو كان "المِثْل" هو المعدود لكان الأقيس تأنيث العدد معه؛ لأنَّ "المِثْل"؛ الذي هو واحد "الأمثال" مُذَكَّر لفظًا ومعنًى، فَلَمَّا ذُكِّرَ العددُ عُلِمَ أنَّ "الأمثالَ" ليس هو المعدود، وإنَّما هو صفة للمعدود المحذوف، فروعي في العدد من جهة المعنى، والتقدير: "فله عشرُ حسناتٍ أمثالِها[1]". والمحذوف عند العربِ على ضِربين؛ أحدهما: أنْ يكونَ مراعًى منويًّا، وينبغي ألا يتركوه بغيرِ دليلٍ يدلُّ عليه، ومن ثمَّ يلاحظ في قواعد كلامهم، كما فُهِمَ من سياق الآية الكريمة، وَدَلَّتْ عليه صفةُ الموصوفِ، وَدَلَّ عليه أيضًا تذكيرُ العددِ، كَمَا دلَّ عليه المعنى. والآخر: أنْ يكون المحذوفُ نَسِيًا منسيًّا، وهذا لا يراعى في الكلام، ولا تدلُّ عليه القواعد، وإنَّما يستنبطه العربيُّ من الكلام،

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي:١١٧/٣.

وهو شاذٌّ نادرٌ في كلامِهم(١). والعبرة في الصفة النائبة عن موصوفها بحال الموصوف لا بحال الصفة، ومن ثمَّ يقال: "ثلاثة رَبْعات" بالتَّاء إنْ أردت رجالًا، و"ثلاث ربعات" بحذفها إذا أردت نساءً على اعتبار حال الموصوف، ومن ثَمَّ سَقَطَتْ التَّاء من الآية، ولم يعتبر في الآية بـ"المِثْل" الذي وقع جمعه في الآية صفة دلَّت على موصوفها المحذوف المنويِّ المقدر بـ"حَسَنَاتٍ"(٢).

أَمَّا العددُ فيصحُّ إتباعُهُ لِمَا قبله على أنَّه توكيدٌ معنويٌّ بمعنى "جميعهم"، أو حالًا، ويعرب بِمَا يعربُ به التوكيد المعنويِّ، وليس هذا مقصورًا على العدد المفرد؛ بل يصحُّ مع العددِ المركَّب عند قومٍ من النَّحويين، نحو: "جاء القوم خَمْسَةَ عَشَرَهم" بالبناء أيضًا على فتح الجزأين، كما كان قبل الإتباع، فيكون العددُ في محلِّ نصبٍ على الحاليَّةِ، والأشهرُ عندهم أنْ يكونَ تابعًا لما قبله على أنَّه توكيدٌ معنويٌّ؛ وفي المثال يكون العددُ في محلِّ رفعٍ(٣).

وإذا نُعِتَ تمييزُ العددِ المركَّب، أو تمييزُ العقدِ، أو تمييز العددِ المعطوفِ، جَازَ في النَّعتِ أنْ يكونَ مفردًا مراعاة للفظ التَّمييز المنعوت، وجاز أنْ يكونَ النَّعت جمعًا مراعاة لمعنى التَّمييز المفرد الذي يراد به الجمع؛ فتقول: هؤلاء أربعَةَ عَشَرَ خبيرًا عالمًا، أو علماء، وعِشْرون طالبًا ذكيًّا، أو أذكياء، وخمس وعِشْرون كاتبًا ماهرًا، أو مهرة..إلخ. ومراعاة اللفظ أكثر، وكذلك مع بقية التوابع(٤).

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي:١١٧/٣.
(٢) ينظر: همع الهوامع:٢٥٥/٣.
(٣) ينظر: النَّحو الوافي:٥١١/٣.
(٤) ينظر: النَّحو الوافي:٥٣٠/٤، ٥٣١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

حذف المعدود أو التَّمييز:

إذَا حُذِفَ المعدودُ أو التَّمييزُ من الكلام، أو تَقَدَّمَ في الكلامِ ما يدُلُّ عليه، فحذفوه بعدَ العدد لدلالة ما تقدم عليه، فالمتكلم بالخيار بين أمرين: أحدهما فصيح، والآخر أفصح، فأَمَّا الأفصح فكأنَّ المعدودَ مذكورٌ، ويُحْمَلُ العددُ على ذلك، فإنْ كان المعدودُ المحذوفُ مُذَكَّرًا أُنِّثَ العددُ، والعكس بالعكس، وأَمَّا الفصيح فيجوزُ لك التَّذكيرُ مطلقًا، وحذفُ التَّاء من العدد مع المعدود المُذَكَّر والمُؤَنَّث كليهما، وعليه وجَّه النحاةُ قولَ النبي(ﷺ): "وأتبعه بستٍّ من شوَّال[1]". وثَمَّ وجهٌ ثالثٌ، وهو إرادةُ العدِّ المطلق، وقطع العدد عن المعدود، وكأنك تريدُ العدَّ، مثل قولك: ثلاثةٌ.. أربعةٌ .. خمسةٌ .. ستةٌ .. سبعةٌ .. ثمانيةٌ .. تسعةٌ .. عشرةٌ.. إلخ؛ لأنَّك أردت اللفظ باللفظ، ولم تقصد غير ذلك، وقطعته عن المعدود بإرادة لفظ العدد لذاته، ولم ترد أنَّ له معدودًا. وقد تركت التَّاء في قوله: "أربعة أشهر وعشرًا[2]"؛ لأنَّ المراعي في التاريخ هو الليل، وإلى ذلك أشار ابن مالك في كافيته؛ فقال:

وَرَاعِ فِي تَارِيخِ اللَّيَالِي *** لِسَبْقِهَا بِلَيْلَةِ الهِلَالِ[3].

واللَّيالي مُؤَنَّثةً، وَيُذَكَّرُ معها العدد إذا ذُكِّرَ المعدودُ، أَمَّا إذا حُذِفَ من الكلام، أو تَقَدَّمَ على العدد؛ فيجوز فيه التَّذكير كأنَّه لم يُحذَفْ، ويجوز

---

(١) الحديث في الجامع لابن وهب رقم(٣٢٠):١٩٣/١، ومسند البزار المنشور باسم البحر الزاخر(٤١٧٨):١١٤/١٠، ورقم: (٨٣٣٤):٨٤/١٥، ومختصر الأحكام للطوسي على جامع الترمذي:٤١٦/٣، وصحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان(٣٦٣٤):٣٩٦/٨، والمعجم الكبير للطبراني(٣٩٠٣):١٣٤/٤، (٣٩٠٥):١٣٤/٤، (٣٩٠٦):١٣٥/٤، وشعب الإيمان للخراساني(٣٤٥٨):٢٩٨/٥.

(٢) البقرة:٢٣٤.

(٣) البيت من الرجز ، ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك:١٦٩٠/٣

التَّأنيث، وذلك نحو قولك: "رجال عشر"، و"رجال عشرة"، و"نساء عشر"، و"نساء عشرة"، وقد أطلق هذا الجواز غير واحد من النُّحاة، وقيَّده السُّبْكِيُّ بكون المحذوف في الآية الكريمة لفظ "أيام" نحو خبر: "وأتبعه ستًّا أو بستٍّ من شوَّالٍ"، وقد نَقَلَ جوازَ الوجهين؛ التَّذكير أو التَّأنيث عند تقديم المعدود أو حذفه السيد عيسى الصفوي في شرحه للكافية عند النووي، وتبعه الشنواني(١)، ونَبَّه الزُّرقاني أنَّه يلزم على تقدير اللَّيالي وحدها في الآية الكريمة محذور شرعي؛ لأنَّ المراد به في عدة المتوفَّى عنها زوجُها أنْ تَعْتَدَّ بأربعةِ أشهرٍ وعشرةِ أيامٍ، وليس لياليًا؛ لأنَّ الليلَ أسبقُ وينتهي قبل النَّهار، ورُدَّ بأنَّ ذلك ليس بشيء، وأنَّه لا حاجة إلى التنبيه بوقوع هذا المحذور الشرعي، لأنَّ وقوع هذا المحظور يستلزم العدَّ باللَّيالي وحدها دون الأَيَّام، وليس هذا حقيقيًّا؛ لأنَّ العدَّ عند أهل التاريخ يكون باللَّيالي والأَيَّام معًا، ولا يكون باللَّيالي وحدها دون الأَيَّام، وإنَّما قُدِّرت اللَّيالي هنا للتغليب بسبب سبقها للأيَّام، والمعدود حقيقة هو مجموع الأَيَّام واللَّيالي(٢).

تلخيص حالات التَّذكير والتَّأنيث للعدد عشرة:

يمكن تلخيص حالات التَّذكير والتَّأنيث للعدد (عشرة) في ثلاث حالات:

١ــ الحالة الأَوَّلى: موافقة القياس:

تُذَكَّرُ العشرة مع المعدود المُذَكَّر، وتؤنث مع المعدود المُؤَنَّث إذا رُكِّبَتْ تركيبًا عدديًّا مع العدد المفرد، نحو: أحد عشر .. اثْنَيْ عَشَرَ .. ثلاثَةَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، وإحدى عشرة .. اثْنَتَيْ عَشَرَةَ .. ثلاثَ عَشْرَةَ .. إلى تِسْعَ

(١) ينظر: شرح الزرقاني على مختصر خليل وحاشية البناني:٤/٣٦٨.
(٢) ينظر: شرح الزرقاني:٤/٣٦٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

عَشْرَةَ. وما يركَّب مَعَها يوافق المعدود إذا كان(١) أو(٢)، ويخالف المعدود إذا كان من الثلاثة(٣) إلى التسعة(٩)[١].

٢ــ الحالة الثَّانية: مخالفة القياس:

تُذَكَّرُ العشرة مع المعدود المُؤَنَّث، وتؤنث مع المعدود المُذَكَّر في الحالات الآتية:

* إذا أُفْرِدَت نحو: "عَشَرَةْ رجالٍ" و"عَشْرُ نِسَاءٍ"، ويُقَيَّدُ هذا بذكر المعدود لفظًا بعد العدد، أَمَّا إذا حُذِفَ أو تَقَدَّمَ على العدد ففيه وجهان: المخالفة كأنَّ المعدود مذكور في الكلام، وهو الأصل والأشهر والأوسع، ويجوز الموافقة حملًا على معنى مخالف، أو على مطلق العدِّ والحصرِ.
* إذا حذف معدودها، وجاز حمله على التَّأنيث، نحو: "وأتبعه بستٍّ من شوَّالٍ".
* إذا جاز حملُ معدودها على مخالفة اللفظ تذكيرًا أو تأنيثًا في المعنى، نحو: عشر أبطن، وعشر أنفس، وعشرة قبائل[٢].

٣. الحالة الثَّالثة: التَّأنيث المطلق:

يُؤَنَّثُ العددُ من الثَّلاثة إلى العشرة إذا أريد به العدُّ المطلقُ، أو قُصِدَ لفظُهُ في الكلام، وقُطِعَ عن المعدود نحو قولك: "العشرة نِصْف العِشْرين"، أو أردتَ به العدَّ المطلق لمجرد الحصر، كقولك: "ثلاثةٌ .. أربعةٌ .. خمسةٌ .. عشرةٌ..إلخ".

*****

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي:١١٦/١٠.
(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي:١١٦/١٠.

المبحثُ الثَّالث:

الدِّراسة التَّطبيقيَّة لِمَواضِعِ وُرُودِ العَدَدِ (عَشَرَةٍ) وتوجيهِهَا النَّحْوِيِّ

خَصَّصَ الباحثُ هذا المبحثَ للدراسةِ التَّطبيقيَّةِ التي تتناول التَّوجيهات النَّحوية للعدد (عَشَرَةٍ) المفرد والمركَّب حالتي التَّذكير والتَّأنيث من خلال مواضع وروده في القرآن الكريم، وأحواله الأربعة، كما يلي:

١ــ (عَشْرٌ) المُفْرَدَةُ، ومواضعُ ورودِها في القرآنِ الكريمِ، وتوجيهاتُ العلماءِ للعدَدِ.

٢ــ (عَشَرَةٌ) المُفْرَدَةُ، ومواضعُ ورودِها في القرآنِ الكريمِ، وتوجيهاتُ المعربينَ لَهَا.

٣ــ (عَشَرَ) المُرَكَّبَة، ومواضعُ ورودِها في القرآنِ، وتوجيهاتُ النُّحاةِ لَهَا.

٤ــ (عَشْرَةَ) المُرَكَّبَة، ومواضعُ مجيئِها في القرآنِ، وتوجيهاتُها النَّحويَّةُ.

أوَّلًا: (عَشْرٌ) المُفْرَدَة:

سوفَ يقومُ الباحثُ بعرضِ مُلَخَّصٍ لتوجيهاتِ النَّحويين لهذا العددِ المفردِ المُذَكَّرِ حسب ورودِهِ بالقرآنِ وتحليلِها، وهي سبعةُ مواضعِ على هذا النَّحو:

الموضع الأوَّل: قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[١] ورد لهذا العدد في هذه الآية عدةُ توجيهاتٍ، نلخصها فيما يلي:

١ــ ورد العدد في الآية مُذَكَّرًا؛ لأنَّ المعدود تقديره: "مُدَدٌ" وهي جمع "مُدَّةٍ" المُؤَنَّثةً، ويقصد بالمُدَّة هنا اليوم والليلة، وهذا مذهبُ المبرِّد، وتقديره:

(١) البقرة:٢٣٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

"وعشرُ مُدَدٍ" كلُّ مُدَّةٍ فيها يومٌ وليلةٌ، والعربُ تقولُ: "ما رأيته منذُ عشرٍ"، و"أتيته لعشرٍ خلون"، فيُغَلِّبون اللَّيالي على الأَيَّام، واللَّيالي داخلةٌ في الأَيَّام أيضًا، وتأنيثُ "عشرٍ" هنا يدُلُّ على أنَّه لا يرادُ به الأشهر التي هي معدودُ الأربعة في الآية، وقد عَطَفَ العَدَدَ على العَدَدِ، وثَبَتَ مَعْدودُ الأَوَّلِ، وحذف معدودُ الثَّاني؛ لأنَّه المُدَدَ أشهرٌ، وزَعَمَ غيرُ واحدٍ من النُّحاة أنَّ هذا هو أحسن ما حملت عليه الآية(١).

٢ــ قال الفرَّاء: قال الله: "وعَشْرًا" بالتَّذكير، ولم يقلْ: "وعشرةً"؛ لأنَّ العربَ إذا أبهمت العدد من الأَيَّام واللَّيالي غلَّبت اللَّيالي على الأَيَّام، واحتجَّ بقولهم: صُمنَا من الشَّهْرِ عشرًا(٢).

٣ــ وقال أبو حيَّان في البحر المحيط عند تفسيره الآية: "معناه: "وعشرُ ليالٍ"، ولذلك حذفَ التَّاء، وهي قراءةُ ابنِ عبَّاسٍ بذكر المعدود "ليالٍ" والمراد: عشرُ ليالٍ بأيَّامها؛ فيدخلُ اليومُ العاشرُ في الحُكْمِ، وقيل: غَلَّبَ حكمَ اللَّيالي على الأَيَّام؛ لأنَّها أسبق منها، وتكون الأَيَّامُ داخلةً فيها، وقيل: لأنَّ (عشرَ) أخفُّ من (عَشَرَةٍ) في اللَّفظ، وجمهور الفقهاء على أنَّ العدَّةَ لا تنقضي إلا بانقضاءِ اليومِ العاشرِ(٣).

٤ــ وخالف الأوزاعيُّ وأبو بكرٍ الأصمِّ مذهبَ جمهورِ الفقهاء، وزَعَمَا أنَّ اليومَ العاشرَ ليس من العِدَّة؛ ويُرَدُّ عليهما بتقدير المبرد: "وَعَشْرِ مُدَدٍ"، والمُدَّة هي اليومُ واللَّيلةُ، وهذا ثابتٌ من كلام العرب، فهم يقولون: "سِرْنا خَمْسًا"؛ أي بين يومٍ وليلةٍ، قالَ الشَّاعرُ:

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٢٧٩/٣.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء:١٥١/١.
(٣) ينظر: البحر المحيط:٥١٧/٢.

أَقَامَتْ ثَلاثًا بَيْنَ يومٍ ولَيْلَةٍ *** وَكَانَ النُّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَجْأَرَا[١].

فَفَسَّرَ الشَّاعرُ المَعدودَ بقوله: "بينَ يومٍ وليلةٍ"[٢]، ومن ثَمَّ فهي مدة تضمُّ اليوم والليلة.

٥ــ ووافق الزَّمخشريُّ مذهبَ المبرد في هذه الآية؛ فقال: "قيل: "وَعَشْرًا" ذهابًا إلى اللَّيالي، والأَيَّام داخلة معها، وقابل بين الآيتين: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾[٣]، و﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾[٤]؛ فقال: "ومن البيِّن هاتان الآيتان؛ حيث قوبلت العشر باليوم، وَفَسَّرَ أبو حيَّان قوله؛ فقال: "وهذا يدُلُّ عندنا على أنَّ قوله: (عَشْرًا) يراد بها الأَيَّام؛ لأنَّهم اختلفوا في مُدَّةِ اللُّبْسِ في الآيتين: فقال قوم: "عشر"، وقال الأمثلون طريقة: "يوم"؛ فقوله تعالى: ﴿إِلَّا يَوْمًا﴾ مقابل لقوله تعالى ﴿إِلَّا عَشْرًا﴾؛ فتبيَّنَ أنَّه يريد بالعشْر الأَيَّام؛ إذ ليس من التَّقابل أنْ يقولَ البعضُ: "عشرُ ليالٍ"، ويقول أمثلهم: "يومٌ"، يريد أنَّ العشرَ ليالٍ لا تُقَابِلُ اليومَ؛ بلْ يُقابَلُ اليومُ بعشرةِ أيَّام[٥].

٦ــ وقيل: "وعشرُ ليالٍ"، ويراد بها الأَيَّام؛ لأنَّ العرب تفعل ذلك؛ فتعبر عن اللَّيالي بالأَيَّام؛ لأنَّ اللَّيالي قبلَها، ومتصلة بها، وسابقة عليها، وقد مُيِّز

---

(١) البيت من الطويل للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه:٦١، وديوان الهذليين:٩٢/٣، وكذلك نسبته في الكتاب:٥٦٣/٣، وشرح كتاب سيبويه:٢٩٩/٤، وشرح ألفية ابن مالك لابن الوردي:٦٥٧/٢، والعدد في اللغة:٤٩/١، وبلا نسبة في معاني الفراء:١٥١/١، وإصلاح المنطق:٢١٣/١، والمذكر والمؤنث:٢٣١/٢، وأحكام القرآن للجصاص:١٢٣/٢، ٥٠٦/١، ومعجم شرح الشواهد الشعرية:٤٤٣/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط:٥١٧/٢.

(٣) طه:١٠٣.

(٤) طه:١٠٤.

(٥) ينظر: الكشَّاف:٢٤١/١، والبحر المحيط:٥١٧/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بها العدد في قوله تعالى: ﴿وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ﴾(١)، و﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾(٢)، وحُذِفَ المعدود لدلالة ما قبله عليه(٣).

٧ــ والصَّحيحُ المتوغِّلُ في القوَّة عندي هو حملُ الآيةِ على الأشهر، وهو أنَّ ترك التَّاء في العدد سببه أنَّ المعدود هو المدد التي تستغرق الأَيَّام واللَّيالي، ولا يجوزُ حملُ الآية على حذف التَّاء على الوجه الجائزِ الفصيحِ، واعتبار أنَّ المعدود هي الأَيَّام، ومفردها مُذَكَّر؛ لأنَّ كلام الله -تَعَالَى- لا ينبغي أنْ يُحْمَلْ على الفَصِيحِ، وهناك ما هو أفصح.

الموضعُ الثَّاني: قوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(٤).

تَكَلَّمَ النَّحويُّون في تذكير هذا العدد مع أنَّ الذي جاء بعد العدد واحده مُذَكَّرٌ، كلامًا كثيرًا عند توجيه الآية، وسوف يقوم الباحث بعرضه بإيجاز على النَّحو التالي:

١ــ ذهب الماتُريديُّ إلى أنَّ العدد في الآية ليس على التَّحديد والحصر؛ بل هو على التعظيم.

٢ــ أُنِّثَ العدد على الرَّغم من إضافته إلى جمعٍ واحدُه مُذَكَّر، وهو قوله: "أمثالها" وحذف منه التَّاء التي للتأنيث؛ لأنَّه حُمِلَ على معدود محذوف تقديره: "حسنات" وهو الموصوف، وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مكانه، والعربُ تُجري ذلك في كلامها كثيرًا، وقد جاء في القرآن الكريم

---

(١) الأعراف:١٤٢.
(٢) الفجر:٢.
(٣) ينظر: البحر المحيط:٣٨٣/٧.
(٤) الأنعام:١٦٠.

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في غيرِ موضعٍ، منه قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾(١)؛ أي: دُروعًا سَابِغَاتٍ، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾؛ أي: "ولقد جاءك نبأٌ من نبأِ المرسلين"، وبناءً على ما تقدَّمَ، يكون تقدير الآية: "فلهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ أمثالِهَا".

٣ــ ذَهَبَ أبو عَليٍّ الفارسيُّ وغيره إلى أنَّ تأنيث العدد وحذف التَّاء منه؛ لأنَّ ما أضيف إليه اتصل بـ(ها) الضمير، فاكتسب المضاف منها تأنيثًا، و(ها) ضمير يعود على الحسنة، كما في قوله تعالى: ﴿يَلۡتَقِطۡهُ بَعۡضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾(٢)، في قراءة مَنْ أنَّثَ الفعل، وقول المجنون:

وَمَا حُبَّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي *** وَلَكِنْ حُبَّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا(٣).

٤ــ قيل معنى الحسنة والسيئة يراد بهما العموم من الخيرِ والشَّرِّ، وهو الذي يظهر من الآية، وليسا مخصَّصَيْنِ بالإيمان والكفر؛ أي: مَنْ عَمِلَ خيرًا من المؤمنين أو الكافرين فله عشر أمثاله، ومَنْ عَمِلَ شَرًّا من مؤمنٍ أو كافرٍ فله مثلُه، ولا يقتضي ذلك الجنَّة، أو النَّار، ومن ثمَّ قال: "مَنْ جَاء"، ولَمْ يَقُلْ "مَنْ عَمِلَ"، وهذا يؤيِّدُ أنَّ العددَ هنا على التَّحديدِ والحصرِ، وهو نقيض ما ذهب إليه الجمهور من المُعربين والمفسرين والفقهاء.

---

(١) سبأ:١١.

(٢) يوسف:١٠.

(٣) البيت من الوافر لقيس بن الملوح؛ مجنون بني عامر، ينظر: مغني اللبيب:٦٦٦/١، وشرح أبيات المغني:١٠٣/٧، وجامع الدروس العربية:٢١١/٣، وعلوم البلاغة:٣٦٦/١، ٣٣٦/٥، ٣٨٣، والجدول في إعراب القرآن الكريم:٢٦٥/٤، والنحو الوافي:٤٦٠/١، ودرسات لأسلوب القرآن الكريم:٢٩٢/١٠، والموجز في قواعد اللغة العربية:٣٤٦/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٥ــ قَرَأَ الحسنُ وابنُ جبيرٍ وعيسى بنُ عمرَ والأعمشُ ويعقوبُ والقزَّازُ عن عبد الوارثِ (عَشْرٌ) بالتَّنوين و (أمثالُها) بالرفع على الصفة للعدد، وعلى هذه القراءة لا يلزم من المثلية أنْ يكون في النَّوع؛ بل يكفي أن يكونَ المثلُ في قدرٍ مشتركٍ. وعلى هذه القراءة يكون المعدود نعتًا للعدَدِ المتقدِّم فلا يلزم تقدير معدود محذوف وتأويل حكم التَّذكير للعدد؛ لأنَّ الموصوف واحده "حَسَنَةٌ"، وهي مُؤَنَّثَةٌ.

٦ــ ذُكِّرَ العددُ مع ما أضيف إليه؛ لأنَّ المضاف إليه اتصل بضمير مُؤَنَّث أضيف إليه يعود على مفرد المعدود، وهو الحسنة التي تقدم لفظها في الآية، فاكتسب المضاف وهو (أمثال) التَّأنيث من المضاف إليه وهو الضمير المتصل به (ها)، وعلى ذلك سَاغَ تذكيرُ العددِ مَعَهُ، ويلزَم عُلى هذا التَّوجيه أنْ يكونَ المعدودُ أو التَّمييزُ هو "الأمثال"، وهذا ثابتٌ في كلام العرب، ومنه قوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[(١)]، في قراءة من أنَّثَ الفعل، وقول المجنون:

وَمَا حُبَّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي *** وَلَكِنْ حُبَّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا[(٢)].

٧ــ المُذَكَّر المضاف إليه العدد هو مُؤَنَّث في المعنى، وقد روعي معناه دون لفظه على لغة أهل بغداد، ولما روعي المراد منه دون اللفظ، حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، وترك العدد على حاله مُذَكَّرًا حملا على معنى ما أضيف إليه العدد؛ لأنَّ معنى "المثل" هنا "الحسنة".

---

(١) يوسف: ١٠.

(٢) البيت من الوافر لقيس بن الملوح؛ وسبق توثيقه بهامش: (١٧٤).

٨ــ أنه اقترن بهذا العدد ما يُعضِّدُ المعنى المقصود، وهو التَّأنيث، وعلى مثل ذلك حُمِلَ قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعة القرشي:

فَكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ اتَّقِى *** ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ[1].

وكانَ القياسُ أنْ يقول: "ثلاثة شخوص"؛ ولكنَّ الشاعرَ كَنَّى عن الشخوص بالنِّساء، والذي سَوَّغَ ذلك قوله: "كاعبان ومعصر"، وهما وصفان للنِّساء؛ فالكاعب هي الجارية التي بدا ثديها للنهود، والمُعصر، بضم الميم وكسر الصاد، الجارية حين تدْرِكُ الشَّبَاب، وسُمِّيَت بالمُعصر لدخولها عَصْرَ الشَّبَاب، ولمَّا اتَّصل العدد بما يُعَضِّدُ المعنى المراد، وهو التَّأنيث ذُكِّرَ العددُ، وحذفت منه التَّاء[2].

---

(١) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه:١٢٧، والجُمَل في النَّحو:٢٨٨/١، والكتاب لسيبويه:٥٦٦/٣، والمقتضب للمبرِّد:١٤٨/٢، والأصول في النَّحو:٤٧٦/٣، والمذكر والمؤنث:٤٠٦/١، ٢٢٢/٢، وأخبار أبي القاسم الزجاجي:٤٤/١، وإعراب القرآن للنحاس:٤/٥، وديوان ابن نباتة المصري:١٨١/١، والتعليقة على كتاب سيبويه:٨٦/١، وشرح كتاب سيبويه:٢٥١/١، ٣٠١/٤، وشرح أبيات سيبويه:٣١٥/٢، ٣١٦، والخصائص:٤١٩/٢، ٤٠٨/٣، والصاحبي في فقه اللغة:١٩٥/١، وفقه اللغة للثعالبي:٢٣٠/١، والعدد في اللغة:٥٢/١، والمحكم:١٧/٥، والمخصص:٣٦٢/٢، ٣٧٣، ٢٠٥/٥، والإنصاف:٤١٤/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح:٤٤٧/١، ٤٥١، والكتاب الفريد:٧٣٢/٢، ٢٧٨/٦، وأمالي ابن الحاجب:٥٢٥/٢، وإبراز المعاني:٧٤٤/١، ٦٣٤، ٧٠٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك:١٦٦٥/٣، ١٧٣٤/٤، وشرح التسهيل لابن مالك:٣٩٩/٢، وشرح ابن الناظم:٥١٩/١، ولسان العرب:٤٥/٧، وإرشاد السالك:٨٣٠/٢، وارتشاف الضرب:٧٥٤/٢، والتذييل والتكميل:٣٠٦/٩، وتوضيح المقاصد:١٣٢٠/٣، وتمهيد القواعد:٢٤١٨/٥، وشرح الألفية ابن مالك للشاطبي:٣٥٥/٦، ٣٥٦، وشرح شواهد العيني:٣٠٧/١، ١٩٨٧/٤، ١٩٨٨، وشرح التصريح:٤٥٢/٢، ٤٦٢، والجدول في إعراب القرآن:٣٤٦/٨، وضياء السالك:١٠١/٤، ١٠٢، ١١١، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي:١١٧/٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش:٢٨٧/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الموضع الثَّالث: قوله تعالى: ﴿وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾(١).

ذكر النُّحاة لتذكير هذا العدد عدة أسباب نحصرها فيما يأتي:

١ــ حُذِفَ معدودُهُ؛ لأنَّه تقدَّمَ في الكلام ما يدلُّ عليه في قوله: ﴿ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾(٢).

٢ــ حُذِفَ المعدودُ كذِكْرِهِ على الوجه الأفصح، وهو ما جاءت به الآية.

٣ــ المدة هنا هي اللَّيالي حقيقة لا الأيَّام؛ لأنَّ ما عطف كذلك(٣).

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾(٤).

ذكر العدد هنا بإجماع المعربين لاتَّصاله بمعدوده الذي واحده مُؤَنَّث على الأفصح.

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾(٥).

وَرَدَ في هذا العدد عدَّةُ توجيهاتٍ:

١ــ يَحْتَمِلُ التقدير وجهين؛ أحدهما: عشرُ ليالٍ، والآخر: عشرةُ أيَّامٍ؛ لأنَّ المُذَكَّر إذا حُذِفَ، وَبَقِيَ عددُهُ جاز فيه التَّذكير لحذف المعدود، وهو فصيح، وجاز فيه التَّأنيث كأنَّه لم يحذف، وهو الأفصحُ، ومن ذلك ما حكاه

(١) الأعراف:١٤٢.
(٢) الأعراف:١٤٢.
(٣) ينظر: البحر المحيط:٥/١١١، ١١٦، ١٦٠.
(٤) هود:١٣.
(٥) طه:١٠٣.

الكسائيُّ عن أبي الجَرَّاحِ: "صمنا من الشهر خمْسًا"، وفي حديث النبيِّ﴿ﷺ﴾: "وأتبعه بستٍّ من شوَّالٍ"(١)، والمراد: ستة أيَّام(٢).

٢ــ ساغ حذف التَّاء من العدد؛ لأنَّها فاصلة، والحذف كثير في رؤوس الآي.

٣ــ المقابلة بين الآيتين: ﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾(٣)، و﴿إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾(٤) يقتضي أنْ يكونَ المعدودُ هو الأيَّام، وحذفت التَّاء من العدد لِمَا ذُكِرَ مِنْ عِلَلٍ.

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ﴾(٥).

جاء العدد هنا من غير تاء؛ لأنَّ معدوده في الآية تقدم ما يَدُلُّ عليه، وهو في قوله: ﴿تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾(٦)، وفي هذه الآية من الوجوه الجائزة والعلل النَّحوية ما في قوله: ﴿وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾(٧)، ويضاف إليها أنَّ الفاصلةَ القرآنيَّةَ مسوِّغٌ آخر للتَّذْكِيرِ، ويحمل على كلِّ هذه الوجوه قوله تعالى: "وليالٍ عشرٍ"(٨)، بتنوين العدد والمعدود كليهما(٩).

---

(١) الحديث سبق توثيقه بهامش: (١٥٢).
(٢)ينظر: البحر المحيط:٧/٣٨٣.
(٣) طه:١٠٣.
(٤) طه:١٠٤.
(٥) القصص:٢٧.
(٦) القصص:٢٧.
(٧) الأعراف:١٤٢.
(٨) الفجر:٢.
(٩) ينظر: البحر المحيط:٨/٣٠٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الموضع السابع: قوله تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾(١).

جاء العدد وصفًا للمعدود، فَلَمَّا تقدم المعدود وتأخر العدد دَلَّ المتقدمُ على تمييز العدد فحذف، وقد جاء العدد في الآية الكريمة بالتَّذكير على اللغة الأفصح، ويمكن حصر توجيهات النُّحاة للعدد في هذه الآية في الوجوه التالية:

١ــ جاء العدد صفة لمعدوده الذي تقدم عليه، وهو اللَّيالي التي مفردها "ليلة" المُؤَنَّثةً، فجاء حذف التَّاء من العدد على الأصل على اللغة الأفصح.

٢ــ جاء العدد مُذَكَّرا على الأصل؛ لأنَّه أخف من التَّأنيث.

٣ــ جاء العدد مُذَكَّرًا على اللغة الأفصح؛ لأنَّ العددَ إذا حُذِفَ معدودُهُ جاز فيه المخالفة على أنْ يعامل كأنَّ معدوده مذكورٌ، وجازَ المطابقة، وهي لغةٌ فصيحةٌ أيضًا، والأفصحُ المخالفةُ كأنَّ العددَ مذكورٌ في الكلامِ.

٤ــ جاء العددُ مُذَكَّرًا من أجل الفاصلة والتوافق على رؤوس الآي، فَذَكَّرَ العددَ ليناسب رؤوس الآي: "الفجرِ ، الوترِ، يَسْرِ، حجرٍ".

٥ــ في هذه الآية عدَّةُ قراءاتٍ، ولكلِّ قراءةٍ توجيهها؛ وهي:

أ)ــ قراءةُ الجمهورِ بالتَّنوين في العدد والمعدود المتقدم بعد واو القسم: "وليالٍ عشرٍ"، وحذف التَّاء على أنَّ العدد وصف اللَّيالي لا الأَيَّام، وهو الأفصح، أو على الوجه الجائز الآخر من المطابقة، ويكون المعدود المحذوف تقديره: "أيَّام".

---

(١) الفجر:٢.

ب)ــ قراءةُ ابنِ عبَّاسٍ بالإضافة دون الياء "وليالِ عشرٍ"، وهي لغةٌ، وَحَذْفُ التَّاءِ من العدَدِ يُحْمَلُ عَلَى ما ذُكِرَ مِنْ عِلَلٍ وَأَوْجُهٍ.

ج)ــ قراءةُ ابن عبَّاسٍ بالإضافة مع إثبات الياء: "وليالي عشرٍ"، والتقدير: "وليالي أيامِ عشرٍ"، وحذف التَّاء من العدد على أنَّ العددَ وصفُ اللَّيالي لا الأَيَّام، وهو الأفصحُ، أو على الوجه الجائز في غير القرآن؛ لأنَّ القرآن لا يحمل إلا على الأفصح.

ويجوزأنْ يكونَعلى حذفِ الموصوفِ، وهو(أيَّام)،وإقامةالصفة (عَشْرٍ)، وهي العدد مقامه على الوجهين الفصيح والأفصح؛ لأنَّ القراءةَ شاذةٌ[١].

ثَانياً: (**عشرة**) **المُفْرَدَة**:

سوف يعرضُ الباحثُ ملخصَ توجيهاتِ النَّحويين لهذا العدد المُؤَنَّث المفرد في مواضعه من القرآن الكريم حسب ورودها بالترتيب، وهما موضعان فقط:

الموضع الأَوَّل: قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[٢].

ورد للعدد في هذه الآية عدة توجيهات نلخِّصُها فيما يلي:

١ــ العشرة هي جمع الأَيَّام المذكورة، وهي ثلاثةٌ في الحجِّ وسبعةٌ بعدَ الرُّجوعِ، وذلك على سبيل الإخبار، قال ابنُ عرفة: "مذهبُ العربِ إذا ذَكَرَتْ عَدَدَيْنِ أو أكثرَ أجملوها وجمعوها"، وهو أحسن ما حملت عليه الآية، وعلى ذلك يكون التقدير: "تلك المجموعُ عشرةٌ"، أي: حاصلُ مجموعِ الثلاثةِ والسبعةِ عشرةُ أيامٍ.

---

(١) ينظر: البحر المحيط:٤٦٩/١.

(٢) البقرة:١٩٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢ــ العَشَرَةُ مجموعُ الأَيَّامِ الثَّلاثةِ والسبعةِ على التَّوكيد، فهي نعتٌ لمنعوت محذوف تقديره: فتلكَ أيامٌ عشرةٌ، كما تقول: "زيدٌ رجلٌ صالحٌ"، ثم تحذف فتقول: "زيدٌ صالحٌ"، وهو معنى كلام أبي الحسن علي بن أحمد الباذِش.

٣ــ جمعت الآية العددين في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ليُحاطَ العددُ من جِهَتين؛ جهة الإفراد، وجهة الجمع، وهذا أوكد، وفي المَثَلِ: "عِلْمَانِ خيرٌ مِنْ عِلْمٍ"(١).

٤ــ وقيل: جمعت الآية العددين لقلة معرفة العرب بالحساب، وبه قال ابنُ عَرَفَةَ.

٥ــ زَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ أنَّ الواو بين العددين؛ الثَّلاثةِ والسبعةِ للتخيير؛ كما تقول: جالس الحسن وابن سيرين؛ فتكون الواو للإباحة والتخيير في الجمع بينهما، أو إفراد أحدهما بالجلوس، وردَّه أبو حيَّان، وفرَّق بين التخيير والإبَاحة.

٦ــ ذَهَبَ قَوْمٌ من النُّحَاة في توجيه هذه الآية أنَّ فيها تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير: "تلك عشرةٌ؛ ثلاثةٌ في الحجِّ، وسبعةٌ بعد الرُّجوعِ"، وهذا يؤكِّدُ مذهبَ مَنْ قال بالجمع بينهما، ونُسِبَ هذا القولُ للمُبَرِّد، وَأَنْكَرَ ذلك أبُو حيَّان بقوله: "مثل هذا القول لا يصحُّ عنه".

٧ــ عَلَّلَ بعضُهم أنَّ ذِكْرَ العَشْرَةِ لئلَّا يَتَوَهَّم أنَّ السَّبعة يراد بها التكثير، مثل السبعين، تقول العرب: سبَّع الله لك الأجر؛ أي ضَاعَفَهُ لك وكَثَّرَهُ، وهذا ما رواه أبو عمرٍو بنُ العلاء وابنُ الأعرابي، وقد جاءت السبعة والسبعون والسبعمائة في القرآن يراد بها التكثير؛ لأنَّها جموع للسبعة، ومنه قوله

(١) المثل السائر:١/٤٨٠، والجدول في إعراب القرآن الكريم:٢/٤٠٧، البدهيات في القرآن الكريم:١/٢٩، واللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب:١/٢٧٦.

تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾(١)، قال الأزهري: "سبعين مرة" هو جمع السبع التي يراد بها التكثير"(٢).

٨ــ وقال الزَّمخشري: "قال الله تعالى: "تلك عشرة"؛ لأنَّه يمكن أنْ يظنَّ السامعُ أنَّ ثَمَّ شيئًا بعد السَّبْعِ، فجاء بها جامعًا لإزالة الظَّنِّ".

٩ــ وقيل: "أتى بعشرة لإزالة الإبهام الذي يمكن أنْ يَتَولَّدَ من مرسوم الخطِّ في المصحف قبل النَّقط، وذلك لاشتباه السبعة والتسعة في السواد".

١٠ــ وقيل: "جاء بالعشرة لئَلا يتوهم أنَّ الكَمَالَ يخصُّ الثَّلاثة التي في الحج، أو السبعة التي يصومها الحاجُّ بعد الرجوع، لأنَّ العَشَرَةَ هي الموصوفة بالكَمَالِ في قوله: "تلك عشرة كاملة".

١١ــ وقيل: الكمالُ في الآية للثواب؛ لأنَّها تَسُدُّ مَسَدَّ الهَدْيِ، وقيل: كاملة في الثواب لمن لم يتمتع بالعمرة إلى الحج، وقيل كاملة للتوكيد؛ كما تقول: كتبته بيديَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾(٣)، و﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾(٤)، وقيل: كاملة في البدل عن الهدي.

١٢ــ في هذا التوكيد زيادة توصية بصيام العشرة، فلا تهاون ولا نقص.

١٣ــ من خلال ما سبق يتبيَّنُ أنَّ المفروض صوم عشرة أيام كاملة على ما ذكر من تفرُّقِها في الحجِّ وبعد الرُّجوع(٥)، والله أعلم.

---

(١) التوبة:٨٠.

(٢) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار:٢٠٥/٢، والبرهان في علوم القرآن:٤٨١/٢، وشرح درة الغواص للخفاجي:٦٣١/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم:٢٢١/١٠، والبدهيات في القرآن الكريم:٣١/١، والقواعد التطبيقية:٣١/١.

(٣) النَّحل:٢٦.

(٤) ص:٧٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٢٦٨/١، وما بعدها، والبحر المحيط:٢٦٨/٢، وما بعدها.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الموضع الثَّاني: قوله تعالى: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾(١).

ليس في هذا العدد ولا في معدوده مشكلٌ نحويٌّ، فقد جاء العدد مُؤَنَّثًا؛ لأنَّ مفرد معدوده مُذَكَّر، وقد اتصل بالعدد، فجاء العدد وفقًا للقياس والقاعدة دون حاجة إلى تقدير، أو تأويل، ولكنَّ الفقهاء قد تكلموا في الكفَّارة؛ فقالوا: كفارته المؤاخذة فيه إذا حَنَثَ الحالفُ أنْ يُطعمَ عشرةَ مساكينَ ذكورًا كانوا أو إناثًا، وهذا لا يعارض القياس؛ لأنَّ العرب تُغَلِّبُ المُذَكَّرَ على المُؤَنَّث، والمُؤَنَّث هنا في الكفَّارة داخلٌ مع المُذَكَّرِ(٢)، والله أعلم.

ثَالِثًا: (**عشر**) **المُرَكَّبَة**:

ورد العددُ(عَشْرُ) المركَّبُ في القرآن الكريم في أربعة مواضعَ، وسوف يقوم الباحث بتحليل التوجيهات النَّحوية والقراءات القرآنية للعدد في تلك المواضع:

الموضع الأَوَّل: قوله تعالى: ﴿وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗا﴾(٣).

جاء العدد في الآية صدره المُثَنَّى، وذكر العدد في جزأيه؛ لأنَّ معدودَه مُذَكَّرٌ، وهو قوله: (نقيبًا)، وهو مُذَكَّر اللفظ والمعنى، وانتصب العدد على المفعولية لقوله: (بعثنا)، ولم يُعرَب عَجُزُ العددِ، وإنَّما بني على الفتح عند جمهور البصريين؛ لأنَّه وقع موقع نون المُثَنَّى من صدر العدد، وانتصب قوله: (نقيبًا) على التَّمييز، وهو عند النَّحويين مفردٌ أريد به الجمع، وهذا تلخيصُ ما جاء عن العدد في هذه الآية عند النَّحويين(٤).

---

(١) المائدة:٨٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٢/٢٠٢.

(٣) المائدة:١٢.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش:٢/٤٢٨.

الموضع الثَّاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا﴾(١).

العدد "اثنا عشر" في موضع رفع خبر "إنَّ" وارتفع صدر العدد بالألف كما يرفع المُثَنَّى على سبيل الإلحاق به؛ لأنَّه يعامل معاملته، وبُنِيَ الجزءُ الثَّاني من العدد على الفتحِ لا محلَّ له من الإعراب؛ لأنَّه من الصَّدر بمنزلة نون التَّثنية، وقد ذكر العدد في الآية على القياس، ولا إشْكالَ في ذلك، وفي العدد في هذه الآية ثلاث قراءات:

١ــ قراءةُ الجمهورِ بفتحِ الشِّينِ.

٢ــ قراءةُ طلحةَ بإسكانِ الشِّينِ.

٣ــ قراءةُ ابنِ القعقاعِ وهُبيرةَ عن حفصٍ بإسكان العين مع إثْبات الألف التي في صدر العدد، وفيها جمعٌ بين ساكنين على غيرِ حَدِّه، وهذا نظيرٌ لقولِهِم: "التقت حلقتاْ البُطان" بإثبات ألف "حلقتا"، وهذه القراءة أثقل من قراءة إسكان العين في قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾(٢)؛ لأنَّ في الأُولَى جمع بين ساكنين، وهما الألف والعين في "اثناْ عْشر"، ولا يجمع بين ساكنين وصلا إلا إذا كان الأَوَّل مَدًّا، والله أعلم(٣).

---

(١) التوبة:٣٦.

(٢) يوسف:٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط:٥/٤١٤، وإعراب القرآن وبيانه للدرويش:٤/٩٦، ٩٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الموضع الثَّالث: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَاأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(١).

الرؤيا في الآية قلبيَّة منامية، وليست بصرية عينية، والعدد "أَحَدَ عَشَرَ" مبنيٌّ على فتح الجزأين في محلِّ نصبِ المفعول الأَوَّل، والثَّاني مقدَّرٌ يفسره ما بعده في الجملة المعطوفة على جملة العدد، و"كوكبًا" تمييزٌ ملفوظٌ مفرد منصوب أريدَ به الجَمْعِ.

وَقَرَأَ الحَسَنُ وأبو جعفرٍ وطلحةُ بنُ سليمانَ "أَحَدَ عْشَرَ" بسكون العين للتخلص من تَوَالي الفَتَحَات في هذا التَّركيب العددي الذي يعامل معاملة الكلمة الواحدة، وإسْكان العين في هذه القراءة أخفُّ من إسكانِها في قوله تعالى"اثْنَاْ عْشر شَهْرًا"؛ لأنَّ في هذه القراءة جمع بين ساكنين وصلا، وهذا لا يمكن إلا إذا كان أول الساكنين مَدًّا(٢)؛ فيكون المد مسهِّلًا للنُّطق بهما، والجمع بينهما في الوصل.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾(٣).

وَرَدَ في العدَدِ المذكورِ في هذه الآية الكريمة قراءاتٌ كثيرةٌ تَتَفَرَّعُ عنها دَنْدَنَاتٌ لغويةٌ، وتوجيهاتٌ نحويَّةٌ، وسوف يعرضها الباحث بإيجاز في السُّطور التَّالية:

١ــ قَرَأَ طلحةُ وأبو جعفرٍ: "تِسْعَةَ عَشَرَ"، بسكون العين تخفيفًا لتوالي خمس حَرَكَاتٍ من جنسٍ واحدٍ "فَتَحَات"، وهي كقراءة "أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا" بإسْكانِ العينِ أيضًا لتوالي الفتحات أيضًا.

---

(١) يوسف:٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج:٣/٩٠، وإعراب القرآن وبيانه للدرويش:٤/٤٥٠.

(٣) المدثر:٣٠.

٢ــ وقرأ ابن عبَّاسٍ وأنس بضم التَّاء في "تِسْعَةُ"، وفتح الرَّاءِ في "عَشَرَ"، والضَّمَّة في التَّاء كالفتحة في الرَّاء؛ فهي حَرَكَةُ بناءٍ، ولا يجوزُ عند بعضِ النَّحويين أنْ تكونَ إعرابًا؛ لأنَّهَا لو كانتْ كذلك لوقعت على الاسم الأخيرِ من العددِ(العَجُز)؛ لأنَّ الاسمين يَتَنَزَّلَانِ منزلةَ الاسمِ الواحدِ، وقد عُدِلَ إلى الضَّمَّة عن الفتحة كَرَاهَةَ توالي خَمسةِ أمثالٍ[١]. وذَهَبَ المَهدويُّ في توجيه هذه القراءة إلى أنَّ مَنْ قَرَأَ "تِسْعَةُ عَشَرَ" فهذا من التداخل؛ كأنَّه أَرَادَ العطفَ فَتَرَكَ التَّركيبَ المزجيَّ للعددِ، ورَفَعَ تاءَ التَّأنيثِ، ثم رَاجَعَ البناءَ في راءِ (عَشَرَ)، وهي كذلك في قراءة أخرى.

٣ــ وعن أَنَسٍ قراءةٌ ثانيةٌ "تِسْعَةُ أَعْشُرٍ"، وهي بضمِّ التَّاء في "تِسْعة"، وزيادةِ همزةٍ وإسْكانِ العينِ وضمِّ الشِّينِ وخفضِ الرَّاء مع التَّنوين في "أَعْشُرٍ"، وفي هذه القراءة توجيهان؛ أحدهما قاله أبو الفضل: يجوزُ أنْ يكونَ "أَعْشُرٍ" جمعًا لـ"عَشَرَ"، ثم أُجْرِيَ مَجْرَى "تِسْعَةَ عَشَرَ"، والآخر عن الزَّمَخْشَرِيِّ، قال في تفسيره: و"أَعْشُرٍ" جمع "عَشِيرٍ"، مثل: "يَمِينٍ وَأَيْمُنٍ"[٢].

٤ــ ورُوِيَ عن أَنَس بنِ مالكٍ قراءةٌ ثالثةٌ في "تِسْعَةُ وَعْشَرَ" بضم التَّاء مع الواو، وسكونِ العين وضمِّ الشِّين على أنَّ هذه الواو بدلٌ من الهمزة، وتوجيه هذه القراءة كالسَّابقة، إلا أنَّه قَلَبَ الهمزةَ واوًا للتَّخفيف، والضَّمَّة في قراءات أَنَسٍ الثَّلاث للبناءِ، فهي حركةُ بناءٍ كالفتحةِ، وَعَدَلَ بِهَا عن الفتح للتَّخَلُّصِ من تَوَالي الأمثال، والواو بدلٌ من الهمزةِ، كما أنَّ الضمَّ في (تسعةَ) للبناء في قراءاتِ أنسٍ جميعًا[٣].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٢٤٧/٥، والدرّ المصون:٥٤٨/١٠، واللباب لابن عادل:٥١٩/١٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج:٥٨٢٤٧، والدرّ المصون:٥٤٨/١٠، واللباب:٥١٩/١٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٢٤٧/٥، والدرّ المصون:٥٤٨/١٠، واللباب:٥١٩/١٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٥ــ وَنَقَلَ المَهدويُّ أنَّه قُرِيء "تِسْعَةُ وَعَشَرٌ"؛ فَقَالَ: جاءَ القارئُ بالعدَدِ بالواو، كَمَا كان قبل التَّركيب مع غيره مُعْربًا، ثم عُطِفَتْ العَشْرُ على التِّسعَةِ، وحُذِفَ منها التَّنوين من على التَّاء لكثرة الاستعمال، وَسَكَنَتْ الرَّاء من "عَشَرٌ" على نِيَّةِ الوَقْفِ(١).

٦ــ وَقَرَأَ سُلَيمانُ بنُ قتَّة: "تِسْعَةُ أَعْشُرٍ" بضمِّ تاءِ العددِ، وهمزةٍ مفتوحةٍ، وعينٍ ساكنةٍ، وشينٍ مضمومةٍ، وراءٍ مكسورةٍ مُنَوَّنَةٍ، وتوجيه هذه القراءة على أنَّ الضَّمَّةَ علامةُ إعرابٍ؛ لأنَّهُ عَطَفَ، أو أضاف الاسم إلى ما بعده، وأعربهما كالمتضايفيين، وهي لغةٌ لبعضِ العربِ في الأعدادِ خَاصَّةً، قال الراجز:

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ *** بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ(٢).

وَيُخْبِرُ أصحابُ هذه القراءة أنَّ الملائكةَ الموصوفين بالعدد هم تسعون ملكًا؛ لأنَّها كقراءة من قرأ "تسعةُ أَعْشُر" على أنَّ "أعْشُر" جمع "عشرة"؛ فيكون المجموع تسعين مَلِكًا(٣).

وَدَنْدَنَ أبو حيَّانَ الأنَّدلسيُّ في تفسيره في توجيه قراءاتِ هذه الآية نختار منها أنَّ التَّمييز عنده محذوف تقديره: "ملكًا"، وقيل التَّمييز تقديره: "نقيبًا" والنقباء هم الذين يَتَوَلَّوْنَ أمرَ النَّار(٤).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٢٤٧/٥، والدرّ المصون: ٥٤٨/١٠، واللباب:٥١٩/١٩.
(٢) البيت من الرجز لأبي ثروان العكلي، وقد سبق توثيقه بهامش: (١١٨).
(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج:٢٤٧/٥، والدرّ المصون:٥٤٨/١٠، واللباب:٥١٩/١٩.
(٤) ينظر: البحر المحيط:٣٣٢/١٠، وإعراب القرآن وبيانه للدرويش:٢٨٤/١٠.

وأَمَّا توجيهُ قراءةِ الجمهور فَعَلَى فَتْحِ الجُزْأين على الأصل في محلِّ رفعِ مبتدأ خبره مُقَدَّمٌ، وهو قوله: "عليها"، والتَّمييزُ محذوفٌ معلومٌ من السِّياق، والعددُ في جميعِ ما سَبَقَ من قراءاتٍ في موضع رفعٍ بالابتداء، وتَقَدَّم عليه خبرُه، وهو قوله "عليها"، والله أعلم.

رابعًا: (**عشرة**) **المُرَكَّبَة**:

وردت "عَشْرَةُ" المُرَكَّبَة مع العدد المفرد في القرآن الكريم في موضعين اثنين في القرآن الكريم؛ أحدهما في قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا﴾(٢)، وسوف يقوم الباحث بتحليلِ التَّوجيهاتِ النَّحوية لهذا العدد من الموضعين المذكورين فيما يأتي:

الموضع الأَوَّل: قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾(٣).

قرئت (عَشْرَةَ) في الآية بإسكان الشِّين، وهي قراءة الجمهور، وقرأ مجاهدٌ وطلحةُ وعيسى ويحيى بن وثَّابٍ بالفتح، وقَرَأَ بعضُهم بكسرِها، وهي لغةٌ جيدةٌ لبني تميمٍ.

والعدد هنا موافقٌ للمعدود في جزأيه صدرًا وعَجُزًا، وقد تأنَّث العددُ؛ لأنَّ واحد المعدود مُؤَنَّث، وإنْ كان لفْظُهُ مُذَكَّرًا، فالعينُ مُؤَنَّثَةً في المعنى مُذَكَّرةً في اللفظ، وقد حَمَلَ على المعنى دون اللفظ.

---

(١) البقرة: ٦٠.
(٢) الأعراف: ١٦٠.
(٣) البقرة: ٦٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويجوز في غير القرآن الحمل على اللفظ؛ فتقول: "اثْنَا عَشَرَ عَيْنًا"، وهي لغةٌ ثابتةٌ عن العرب حكاها الفَرَّاءُ.

والحملُ على المعنى هو رجوعٌ إلى أصلِ القاعدةِ؛ والحمل على اللفظ لغةٌ ثابتةٌ عن العربِ حكاها الفراءُ، وجاءت الآية على اللغة العالية.

و﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ﴾ فاعل قوله ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ رُفِعَ صدْرُهُ بالألفِ؛ على ما يعرب به المُثَنَّى إلحاقًا به، وَبُنِيَ عَجُزُهُ على الفتحِ لتَركُّبِهِ مع صدرِ العددِ، ووقوعِهِ منه موقعَ نونِ المُثَنَّى عند البصريين، ونصبت (عينًا) على التَّمييز[١].

ونظير هذه الآية قولُهُ تعالى: ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[٢]، ووضع العدد من هذه الآية موضع نظيره من الآية التي في البقرة، والتي مَثَّلَتْ الموضعَ الأَوَّل من مواضعِ ورودِ هذا العدد في القرآن، وتوجيهه كتوجيهه، فالعدد "اثنتا عشرة" فاعل "انبجست" رفع صدرُه بالألف كما يرفع المُثَنَّى، وبني العَجُز على الفتحِ لا محلَّ له من الإعراب، لأنَّه وقع من صدر العدد موقع نون المُثَنَّى، و"عينًا" تمييزٌ مفردٌ منصوبٌ، وهو مُؤَنَّثُ المعنى مُذَكَّر اللفظ، والمعنى هو المعتبر في التَّمييز، ويجوز تذكير العدد حملًا على لفظِ واحدِ المعدود في غير القرآن، ولا يجوز حمل الآية عليه؛ لأنَّ الاعتبار بالمعنى أوضح، والقرآن لا يحمل على أضْعف اللغتين[٣]، كما أنَّه ليس كلُّ ما يجوزُ في اللُّغة تصِحُّ القراءةُ به؛ لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش:١/١١٠.

(٢) الأعراف:١٦٠.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش:٣/٤٧٥.

الموضع الثَّاني: قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[١].

اسْتِشْكلت هذه الآية على النُّحاةِ اسْتِشْكَالًا نَتَجَ عنه توجيهاتٌ كثيرةٌ، وذلك لمجيءِ الاسمِ جمعًا بعد العددِ، الذي ينبغي أنْ يأتيَ تمييزُه مفردًا؛ فجاءت كلمة (أسباطًا) وهي جمع بعد العدد، وهذا لا يكون مع العدد المركَّب؛ لأنَّ تمييزَهُ مفردٌ، وقد وَجَّهَ النَّحويون ذلك بما يلي:

١ــ ليست (أسباطًا)، وهي الاسم المنتصب الواقع بعد العدد في الآية تمييزٌ، وإنَّما هو منصوب على أنَّه بدلٌ من العدد (اثْنَتَيْ عَشَرَةَ)، وَقَدَّرَ البصريُّون التَّمييزَ محذوفًا بـ(فرقة).

ولم يَجُزْ أنْ يكونَ الاسم المنتصب "أسباطًا" بدلًا من التَّمييزِ المحذوفِ المقدَّرِ بـ"فِرقة" عند الباحث لعِلَّتين؛ الأُولَى: أنَّ البدلَ في الأصل يُبْدَلُ من مذكور ظاهر في الكلام، ولا يُبْدَلُ من المقدَّر؛ لأنَّه على نيَّةِ تكرارِ العامل. والأخرى: أنَّ البدلَ الجمعَ لا يبدلُ من المفرد، و"أسباطًا" جمعٌ، و"الفرقة" مفردٌ في اللفظ، وإنْ أريد بها الجمع. والسبب في تقدير النُّحاة للتمييز بـ"فرقة" هو أنَّ "أسباطًا" جمعٌ لمُذَكَّرٍ، وتمييز هذا العدد لابدَّ أنْ يكون مفردًا مُؤَنَّثًا[٢].

وهذا التوجيهُ المبنيُّ على التعليلِ الذي ذُكِرَ هو أحسنُ ما تُحْمَلُ عليه الآية.

٢ــ ذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ إلى تقدير التَّمييز بـ(قبيلة) في الآية، وليس (فرقة)، كما ذهب إلى ذلك الجمهور، وخالفهم في إعراب العدد؛ فذهب إلى أنَّ (قَطَّعناهم) بمعنى (صيَّرناهم) ومن ثَمَّ وقع العدد موقع المفعول الثَّاني

---

(١) الأعراف:١٦٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:١٤١/١، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي:١١٧/١٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لها، وقوله (أممًا) بدلٌ من (أسباطًا)، و(أسباطًا) بدلٌ من العدد (اثنتي عشرة)، والعدد هو المفعول الثَّاني لـ(قطَّعنا) التي هي بمعنى (صيَّرنا) عنده(١).

٣ــ وذهب الحوفيُّ إلى أنَّه يجوز أنْ يكونَ على الحذف، والتقدير: (وقطعناهم اثْنَتَيْ عَشَرَةَ فرقةً أسباطًا أُممًا)، وتكون (أسباطًا) نعتًا لـ(فرقة)، والتَّمييزُ محذوفٌ، وقد حُذِفَ الموصوفُ، وأقيمت الصفةُ مقامَهُ، وهو كثيرٌ، ولم يُسْتَشْكَلْ عنده وصفُ المفرد بالجمعِ؛ لأنَّ لذلك نظيرًا في اللُّغة، قال الشاعر:

فِيهَا اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً *** سُودًا كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الْأَسْحَمِ(٢).

فقال "سُودًا"، ولم يقل "سوداء"؛ فحمل على المعنى دون اللفظ، لأنَّ التمييز "حلوبةً" مفردٌ أريد به جمع في المعنى.

٤ــ وزَعَمَ ابنُ مالكٍ في أحد قوليه أنَّه لا حذفَ للتمييز في الآية، وأنَّ (أسباطًا) هي التَّمييز، والذي سَوَّغَ لمجيء التَّمييز مُذَكَّرًا مجموعًا مع العدد المركَّبِ المُؤَنَّث الذي يأتي تمييزه مفردًا مُؤَنَّثا على الأصل عند ابن مالك أنَّ التَّمييزَ على حَدِّ قولِهِ، وهو قوله تعالى: (أسباطًا)، وقد وصف بقوله: (أُممًا)، وهي مُؤَنَّثةٌ؛ فَتَشَرَّبَ المعدودُ عنده التَّأنيث من الصفة، كما أنَّ تمييزَ الأعدادِ المُرَكَّبَةِ مفردٌ يراد به الجمع، ومن ثَمَّ جازَ عنده أنْ يكون قولُهُ (أسباطًا) تمييز؛ وهو جمع؛ لأنَّ هذا العدد يقتضي تمييزًا مفردًا معناه

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج:٣٨٣/٢، والبحر المحيط:٣٦٩/١، ٣٧٠، ٤١٤/٥.
(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي:١٩٩/٥.

الجمع، ولمَّا جاءت الكلمة جمعًا لم تخرج بعيدًا عن ذلك، واستشهد ابنُ مالك على ذلك التوجيه بقول عمر بن أبي ربيعة:

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ اتَّقِى *** ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرٌ[١].

فَذَكَّرَ الشَّاعرُ العددَ مع تمييزه وهو (شخوص) الجمع الذي مفرده مُذَكَّر، والذي سَهَّلَ ذلك تفسير "الشخوص" بقوله: "كاعبان ومعصر"، وهما وصفان للمرأة؛ فالكاعب: هي الجارية التي برزت للأُنُوثة، والمُعْصِرُ هي الجارية التي برزت للشَّبابِ، فعاصرته، ودخلت فيه، ومن ثَمَّ جاء الشاعرُ بالعدد مُذَكَّرًا[٢].

٥ــ وَذَهَبَ ابنُ مالكٍ –في أصح قوليه– في شرحِ التَّسهيل إلى إعرابِ (أسباطًا) بدلٌ من العدد، وليس تمييزًا، كما ذَهَبَ في أحدِ قوليه، وهذا مخالف لمذهبه القديم الذي نُقِلَ عنه من شرحِ كافيته، ويبدو أنَّ ابنَ مالكٍ قد عَدَلَ عنْ رأيه المدوَّنِ بشرحِ الكافية إلى رأيه الذي وافق فيه قولَ الجمهور الذي دَوَّنه في شرح التسهيل[٣].

٦ــ وَذَهَبَ الفَرَّاءُ إلى جوازِ الجمعِ للتمييز مع العدد المركَّب، وظاهر الآية يشهد له، ويستشكل على القول بأنَّ "أسباطًا" بدلٌ من معدود محذوف أنَّ المبدلَ منه على نِيَّةِ الطرحِ؛ لأنَّ البدلَ على نيَّةِ تكرارِ العاملِ، ولو طُرِحَ المبدلُ منه، وهو العدد، وقيل: "وقطعناهم أسباطًا أممًا" لما فهم من الكلام العدد والكم، وإذا حمل الكلام على غير المشهور فإنَّه لا يجوز حمل الآية عليه؛ لأنَّ القرآن لا يُحملُ على أضعفِ الوجوهِ.

---

(١) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة، وسبق توثيقه بهامش: (١٧٧).
(٢) ينظر: شرح التصريح:٤٦١/٢، وإعراب القرآن وبيانه للدرويش:٤٧٧/٣.
(٣) ينظر: شرح التصريح:٤٦١/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويستشكل على القول بأنَّ "أسباطًا" تمييزٌ أمران؛ الأَوَّل: تذكير الأسباط مع العدد المُؤَنَّث "اثْنَتَيْ عَشَرَةَ" في الآية الكريمة الذي يطلب تمييزًا مُؤَنَّثًا، والآخر: أنَّ "أسباطًا" جمعٌ، والعدد الذي في الآية يطلب تمييزًا مفردًا، ولكنْ قد يسوغُ ذلك عند أصحاب هذا المذهب الذين أجازوه تمييزًا؛ لأنَّه موصوف بمُؤَنَّث، وأنَّ تمييز هذا العدد مفرد معناه الجمع، كما يجوز عندهم تفسير الجمع بالمفرد، والمفرد بالجمع(١)، وبتعبيرٍ آخرَ: استشكل على النُّحاة القولُ بأن "أسباطًا" تمييزٌ لأنَّ العددَ المركَّبَ يأتي تمييزه مفردًا، و"أسباطًا" جمعٌ، ومِنْ ثَمَّ ذَهَبُوا إلى أنَّها بدلٌ من العدد، أو نعت لمنعوت محذوف تقديره: "فرقة"، أو "قبيلة"، وهذا هو التَّمييزُ المُفَسِّرُ للعددِ، وَمُسَوَّغُ ابنِ مالكٍ لمذهبه القديم الذي زَعَمَ فيه أنَّ "أسباطًا" تمييزٌ موصوفٌ بـ"أمما" وواحدها "أُمَّةٌ" فَتَشَرَّبَ المعدودُ منها التَّأنيثُ، ومسوَّغ العدد هو أنَّ تمييزَ العدد المركَّب مع العشرة مفرد يراد به الجمع؛ فهو مفرد في اللفظ جمع في المعنى، ومن ثَمَّ نَقَلَ المعنى إلى اللفظ، وهو مُسَوَّغٌ ضعيفٌ، والشاهد الذي جاء به ابن مالك ليس من موضعه، وَمِنْ ثَمَّ عَدَلَ ابنُ مالكٍ عن مذهبه هذا إلى الأخذ بمذهب الجمهور، فذهب إلى أنَّ "أسباطًا" بدلٌ من العددِ، وتمييز العدد محذوف تقديره: "فرقة"، وهو أقوى ما قيل في الآية.

*****

(١) ينظر: شرح التصريح:٤٦٢/٢، وإعراب القرآن وبيانه للدرويش:٤٧٨/٣.

الخَاتِمةُ والنَّتَائِجُ:

وفي نِهاية هذا الطَّواف لدراسة العدد (عشرة) في جميع حالاته من الإفراد والتَّركيب تذكيرًا وتأنيثًا، ومواضع وروده في القرآن الكريم، وتوجيهات النَّحويين للعدد في تلك المواضع تَبَيَّنَ للبَاحث ما يلي:

١ــ استغرقت مواضع ورود العدد في القرآن الكريم الحالات التَّالية لهذا العدد:

أ) ــ جاء العددُ (عَشَرَةٌ) في القرآنِ الكريمِ مفردًا ومركَّبًا.

ب) ــ جاء العددُ (عَشَرَةٌ) في آيات القرآن الكريم مُذَكَّرا ومُؤَنَّثا.

ج) ــ جاء العددُ (عَشَرَةٌ) متَّصِلا بمعدوده، وغيرَ مُتَّصِلٍ.

د) ــ جاء العددُ (عَشَرَةٌ) مُتَّصلا بمعدوده الموصوف، وغيرِ الموصوف.

هـ) ــ جاء العددُ (عَشَرَةٌ) محمولًا في حُكْمِ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ على مَعْنًى واحدِ المعدودِ، وعلى لفظه كليهما.

٢ــ وَرَدَتْ القراءات القرآنية بثلاثِ لغاتٍ لهذا العدد، وهي: إسكانُ الشِّين وفتْحُها، وكسرُها؛ فالفتح لغة الحجاز، والكسر لغة تميم، والإسكان وهو الأصل.

٣ــ جاء العدد (عَشَرَةٌ) في بعضِ القراءاتِ القرآنيةِ بإسكانِ العينِ حالَ التركيب تَخَلُّصًا مِنْ تتابعِ الحَرَكَاتِ.

٤ــ وَرَدَ العددُ (عَشْرَةٌ) المفرد مُذَكَّرا ومُؤَنَّثا في القرآن الكريم، وكذلك المركَّب فقد جاء مُذَكَّرا ومُؤَنَّثًا.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٥ــ وَرَدَ إسْكَانِ عينِ (عَشَرَةٍ) مع الواحد والاثنين والتِّسعة.

٦ــ وجه النَّحويون إسكانَ العينِ مع الاثنين في (اثنا عْشَرَ)، وفيها جمعٌ بين ساكنين؛ لأنَّ أحدَ الحرفين مدٌّ، وهو الألفُ، والمدُّ هو الذي سَهَّلَ النُّطقَ بالساكنين المُجْتَمِعَيْنِ وَصْلًا؛ لأنَّ الجمع بين ساكنين وصلا لا يمكن إلا بأن يكون أحد الساكنين مدًّا، أو باختلاس أحد الساكنين، كما في قراءة "يهدي"، و"يخصمون" بإسكان الهاء والخاء وبعد كل منهما حرف مشدد، وَذَكَرَ سيبويهِ أنَّ ذلك لا يمكن النُّطقُ به إلَّا بالاختلاس، وهو إشمامُ الحرفِ الساكنِ حركةً.

٧ــ حُمِلَ حكمُ العددِ من التَّأنيثِ والتَّذكيرِ على معنًى واحدٍ المعدودِ في مواضع، رجوعًا إلى الأصل، وعلى اللفظِ في مواضعَ أخرى.

٨ــ تعددت التَّوجيهاتُ النَّحويةُ للعددِ في بعض المواضعِ، وقد أَوْرَدَهَا الباحثُ في مواضعها من الدراسة التَّطبيقيَّة.

٩ــ اختَلَفَ النُّحاة في جواز مسألة النِّسبة إلى العدد المركَّب، ومسألة الإضافة إليه، وجواز دخول (أل) على العدد المركَّب، وقد بيَّنَها الباحثُ في مواضعِهَا من البحث.

١٠ــ نَاقَشَ الباحثُ في تمهيدِ هذا البحثِ المقصودَ بمصطلحِ العددِ المفردِ والمركَّبِ، ومصطلحَ العددِ المضافِ، والمعنى الدلاليَّ لكلِّ مصطلحٍ، وَتَضَارُبَ بعضِ المصطلحاتِ عند كثيرٍ من النَّحويين.

١١ــ بَنَى الباحثُ المبحث الصَّرفي على عدَّةِ مسائلَ صرفيَّةٍ تخصُّ هذا العدد، وهي: ضبط شين العدد، وضبط العين، والنِّسبة إلى العدد

المركَّب، وإضافة العدد المركَّب، وجواز إسكان عين العدد تخلصًا من توالي الفتحات في العدد المركَّب.

١٢ــ بُنيَ المبحثُ النَّحْويُّ على عدَّةِ مسائلَ نحويَّةٍ تركيبيةٍ لهذا العدد، وهي: حكم التَّذكير والتَّأنيث، وحكم الإفراد والتَّركيب، واتصال العدد بالمعدود، وحمل حكم العدد على معنى واحد المعدود رجوعًا إلى الأصل وعلى لفظه، وحذف المعدود أو التَّمييز، وتقدم ما يدلُّ عليه في الكلام، ووصف المعدود، ودخول (أل) على العدد المركَّب، نداء العدد المركَّب إذا سُمِّيَ به، وقد عَرَضَ الباحث لأقوال العلماء في ثنايا هذه المسائل، وقام بتحليلها مع ربطها بمواضع ورود العدد في القرآن الكريم.

١٣ــ استغرقت مواضع ورود العدد في القرآن صوره الأربعة؛ وهي: "عَشْرٌ" و"عَشَرَةٌ" المُفْرَدَتين، و"عَشَرَ" و"عَشْرَةَ" المُرَكَّبَتين.

١٤ــ بَيَّنَ الباحثُ الأعداد التي يجوز تركيبها مع العشرة، وسبب عدم جواز تركب العشرة مع العشرة والاستغناء عن ذلك بلفظ من ألفاظ العقود، وهو "عِشْرون".

١٥ــ ورد العدد (عَشْرٌ) المفرد المُذَكَّر في سبعةِ مواضعَ، والعدد (عَشَرَةٌ) المفرد المُؤَنَّث في موضعين، و(عَشَرَ) المركَّب في أربعة مواضع، و(عَشْرَةَ) المُرَكَّبَةً في موضعين.

١٦ــ اختلف المُعربون في توجيه مُمَيَّزِ العددِ "عَشْرٍ" في قوله تعالى: "فله عشر أمثالها"؛ فمنهم من حمله على الحذف، ومنهم من حمله على اللفظ، وساغ تذكير العدد معه لاتصاله بضمير مُؤَنَّث في قوله تعالى: "أمثالها".

*****

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المراجع

١. إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي؛ المعروف بأبي شامة(ت:٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢. أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.
٣. أخبار أبي القاسم الزجَّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، (ت:٣٣٧هـ)، طبع: المكتبة الشاملة
٤. ارتشاف الضَّرَب، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، (ت:٧٤٥هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
٥. إرشاد السَّالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك، لشهاب الدين عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي المالكي، (ت:٧٣٢هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
٦. إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، (ت:٢٤٤هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط:١/١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.
٧. الأصول في النَّحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، (ت:٣١٦هـ)، تحقيق: عبد السلام الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
٨. إعراب القرآن للباقولي (المنسوب للزجاج خطأ)، أبو الحسن علي بن الحسين نور الدين الباقولي، (ت:٥٤٣هـ)، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط:٤/١٤٢٠هـ.
٩. إعراب القرآن للنَّحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحاس، (ت:٣٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط:٢/١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.
١٠. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش (ت:١٤١٣هـ=١٩٨٢م.)، دار اليمامة وابن كثير، دمشق وبيروت، ١٤٣٢هـ=٢٠٠١م.

١١.أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين بن عثمان بن عمر؛ المعروف بابن الحاجب النحوي، (ت:٦٤٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٢.الأُنشوطة في النَّحو، حازم خنفر(معاصر)، منشورات جامعة أم القرى، ١٤٣٧هـ.
١٣.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري، (ت:٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط:١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
١٤.إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، (ت حوالي:٦١٠هـ)، تحقيق: د.محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.
١٥.البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٦.البدهيات في القرآن الكريم، د./فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٦هـ=١٩٨٦م.
١٧.البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين بن محمد بن بهادر الزركشي، (ت:٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط:١/١٣٧٦هـ=١٩٥٧م.
١٨.البلغة في الفرق بين المُذَكَّر والمؤنَّث، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: د./رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:٢/١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
١٩.بيان المعاني (علوم البلاغة: البيان، المعاني، البديع)، مصطفى المراغي، (ت:١٣٧١هـ)، طبع: المكتبة الشاملة.
٢٠.تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني الزبيدي، (ت:١٢٠٥هـ)، دار الهداية.
٢١.التبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، (ت:٦١٦هـ)، تحقيق: د./عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢٢.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: د./حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
٢٣.التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: د./عوض بن حمد القوزي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ط:١/١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
٢٤.التفسير اللغوي للقرآن الكريم، د./مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار (معاصر)، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٢١ه.
٢٥. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، (ت:٧٧٨هـ)، تحقيق: مجموعة، دار السلام، القاهرة، ط:١/١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
٢٦.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين بن قاسم المرادي، (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: د./عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط:١/١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م.
٢٧.جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، (ت:١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، ط:٢٨/١٤١٤هـ=١٩٩٣م.
٢٨.الجامع في الحديث، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي، (ت:١٩٧هـ)، تحقيق: د./مصطفى محمد أبي الخير، دار ابن الجوزي، الرياض، ط:١/١٤١٦هـ=١٩٩٥م.
٢٩.الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي، (ت:١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق، ومؤسسة الإيمان، بيروت، ط:٤/١٤١٨هـ.
٣٠.الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت:١٧٠هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط:٥/١٤١٦هـ=١٩٩٥م.
٣١.حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ابو العرفان محمد بن علي الصبان، (ت:١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١/١٤١٧هـ=١٩٩٧م.
٣٢.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت:٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة.

٣٣.دراسات في علوم القرآن الكريم، محمد بكر إسماعيل، (ت:١٤٢٦هـ)، دار المنار، ط:٢/١٤١٩هـ=١٩٩٩م.
٣٤.دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت:١٤٠٥هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة.
٣٥.دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة (معاصر)، إبراهيم محمد أبو سكين، طبع: المكتبة الشاملة.
٣٦.دُرَّة الغوَّاص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري، (ت:٥١٦هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط:١/١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
٣٧.الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أحمد بن يوسف؛ المعروف بالسمين الحلبي، (ت:٧٥٦ه)، تحقيق:د./أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٣٨.ديوان الحطيئة (جرول بن أوس بن مالك بن جؤية بن مخزوم، ت:٢٤٦هـ)، برواية وشرح ابن السكيت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١/١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
٣٩.ديوان عمر بن أبي ربيعة (ت:٩٣هـ)، تحقيق: د./فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:٢/١٤١٦هـ=١٩٩٦م.
٤٠.ديوان القتال الكلابي (ت حوالي:٥٥هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
٤١.ديوان النابغة الجعدي (ت حوالي:٥٠هـ)،، تحقيق: د./واضح الصمد، دار صادر بيروت، ط:١/١٩٩٨م.
٤٢.ديوان ابن نباتة المصري، جمال الدين بن نباتة المصري الفاروقي (ت:٣٦٥هـ)، مكتبة المنار.
٤٣.ديوان الهذليين، دار الكتب، ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م.
٤٤.السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:٣/١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
٤٥.الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم، أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به، د./عبد الرحمن بن معاضة الشهري، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط:١/١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٤٦.شَذَا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، (ت:١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد، الرياض.
٤٧.شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد بن عبد الله الحسن المرزبان السيرافي، (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: د./محمد علي هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، ودار الفكر، القاهرة، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.
٤٨.شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، بيروت، ط:٨/١٤١٤هـ.
٤٩.شرح ألفية ابن مالك للحازمي، أبو عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي (معاصر)، طبع: المكتبة الشاملة، (١٣٨ درسًا).
٥٠.شرح ألفية ابن مالك للشاطبي؛ المسمى: "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، (ت:٧٩٠هـ)، تحقيق: د./عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الملك فهد الوطنية، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط:١/١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
٥١.شرح ألفية ابن مالك لابن الوردي؛ المسمى: "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة"، زين الدين بن مظفر بن الوردي، (ت:٧٤٩هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، ط:١/١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م.
٥٢.شرح التسهيل، جمال الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، وبدوي المختون، دار هجر، بيروت.
٥٣.شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري، المعروف بالوقاد، (ت:٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١/١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
٥٤.شرح درَّة الغوَّاص، أحمد بن محمد الخفاجي، (ت:١٠٦٩هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، بيروت، ومكتبة التراث، القاهرة، ط:١/١٤١٧ه=١٩٩٦م.
٥٥.شرح الزرقاني على مختصر خليل وحاشية البناني، شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي، (ت:١١٢٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١/١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٥٦.شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب (معاصر)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:١/١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م.
٥٧.شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الرَّضي الاستراباذي، (ت:٧١٥هـ)، تحقيق: د./عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط:١/١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.
٥٨.شرح شواهد العيني؛ المسمى: "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية"، أو "شرح الشواهد الكبرى"، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، (ت:٨٥٥هـ)، دار السلام، القاهرة، ط:١/١٤٣١هـ=٢٠١٠م.
٥٩.شرح كتاب سيبويه، ابو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي، (ت:٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١/١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م.
٦٠.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين، دار التراث، القاهرة، ط:٢٠/١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
٦١.شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، (ت:٦٧٢ه)، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط:١/١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
٦٢.شرح المكودي على ألفية ابن مالك في علمي الصرف والنحو، أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي، (ت:٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.
٦٣.شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين بن مالك، (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١/١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.
٦٤.شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني البيهقي، (ت:٤٨٥هـ)، تحقيق: د./عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد، الرياض، ط:١/١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٦٥.الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت:٣٩٥هـ)، منشورات محمد علي بيضون، ط:١/١٤١٨هـ=١٩٩٧م.
٦٦.صحيح الجامع الصغير وزياداته، ابو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، (ت:١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي. الرياض.
٦٧.ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار (معاصر)، مؤسسة الرسالة، ط:١/١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.
٦٨.صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان/ أبو حاتم محمد بن حبان بن معبد التميمي الدارمي، (ت:٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:٢/١٤١٤هـ=١٩٩٣م.
٦٩.العدد في اللغة، أبو الحسين علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين، وعدنان بن محمد الظاهر.
٧٠.فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، (ت:٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط:١/١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.
٧١.القواعد التَّطبيقيَّة في اللغة العربية، د./نديم حسين دعكور، (معاصر)، مؤسسة بحسون، بيروت، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
٧٢.القواعد والإشارات في أصول القراءات، أحمد بن عمر الحموي الحلبي، (ت:٧٩١هـ)، دار القلم، دمشق، ط:١/١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
٧٣.الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء؛ الملقب بسيبويه، (ت:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:٢/١٤٠٨هـ١٩٨٨م.
٧٤.الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين، دار الزمان للنشر، المدينة المنورة، ط:١/١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.
٧٥.الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود جار الله الزمخشري، (ت:٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:٣/١٤٠٧هـ.

٧٦.الكُلِّيَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، (ت:١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٧٧.اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، (ت:٧٧٥)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١/١٤١٧هـ=١٩٩٨م.
٧٨.اللُّباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، محمد علي السراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط:١/١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
٧٩.لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين بن منظور، (ت:٧١١هـ)، دار صادر بيروت، ط:٣/١٤١٤ه.
٨٠.المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، (ت:٦٣٧هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة.
٨١.مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، (ت:٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١ه.
٨٢.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت:٣٩٢هـ)، منشورات وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.
٨٣.المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١/١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
٨٤.مختصر الأحكام مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، أبو علي الحسن بن نصر الطوسي؛ الملقب بكردوش، (ت:٣١٢هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط:١/١٤١٥ه.
٨٥.المُخَصَّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:١/١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
٨٦.المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري، (ت:٣٢٨هـ)، تحقيق: د./رمضان عبد التواب، لجنة إحياء التراث، مصر، ١٤٠١هـ=١٩٨٢م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٨٧.المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق: د./محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ.
٨٨.مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العنكي؛ المعروف بالبزار، (ت:٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ عبد الرحمن، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٠٠٩م.
٨٩.مشارق الأنوار على صحاح الآثار، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، (ت:٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.
٩٠.معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت:٣٧٠هـ)، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط:١/١٤١٢هـ=١٩٩١م.
٩١.معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء،(ت:٢٠٧ه)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.
٩٢.معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري؛ المعروف بالزجاج، (ت:٣١١ه)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط:١/١٤٠٨ه=١٩٨٨م.
٩٣.معجم القواعد العربية، عبد الغني بن علي الدقر، (ت:١٤٢٣هـ)،
٩٤.المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط:١/١٤١٥هـ=١٩٩٤م.
٩٥.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام المصري، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: د./مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط:٦/١٩٨٥م.
٩٦.المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي؛ المعروف بالمبرد، (ت:٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٩٧.الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، (ت:١٤١٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
٩٨.النَّحو الوافي، عباس حسن، (ت:١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط:٤/١٩٧٨م.
٩٩.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١.	ملخص	١٣٢٢٧
٢.	Abstract	١٣٢٢٨
٣.	تقديم	١٣٢٢٩
٤.	تمهيد: أوَّلًا: المقصود بالعدد المفرد والمركَّب.	١٣٢٣٣
٥.	ثَانيًا: إعراب العدد المفرد والمركَّب.	١٣٢٣٥
٦.	ثَالثًا: مواضع ورود العدد (عشرة) في القرآن الكريم وحالاته.	١٣٢٤١
٧.	المبحث الأوَّل: أحكام البنية الصَّرفية للعدد:	١٣٢٤٩
٨.	١ـ أوَّلًا: ضبط الشِّين.	١٣٢٤٩
٩.	٢ـ ثَانيًا: ضبط العَيْن.	١٣٢٥٣
١٠.	٣ـ ثَالثًا: النِّسبة إلى العدد.	١٣٢٥٤
١١.	٤ـ رابعًا: الإضافة إلى العدد المركب.	١٣٢٥٦
١٢.	المبحث الثَّاني: أحكام التَّركيب النَّحوي للعدد:	١٣٢٦٠
١٣.	١ـ أوَّلًا: التَّذكير والتَّأنيث، والعلة النَّحوية من ذلك.	١٣٢٦١
١٤.	٢ـ ثَانيًا: الإفراد والتَّركيب، والأعداد التي لا يجوز تركيبها معه.	١٣٢٦٨
١٥.	٣ـ ثَالثًا: التَّعريف والتَّنكير.	١٣٢٧٣
١٦.	٤ـ رابعًا: أحكام تمييز هذا العدد: إفراده وجمعه، إعرابه، حذفه، وصفه.	١٣٢٧٣
١٧.	المبحث الثَّالث: الدراسة التَّطبيقيَّة لمواضع ورود العدد وتوجيهها النَّحوي:	١٣٢٨٣
١٨.	١ـ أوَّلًا: عشر المُفْرَدَة.	١٣٢٨٣
١٩.	٢ـ ثَانيًا: عشرة المُفْرَدَة.	١٣٢٩٣
٢٠.	٣ـ ثَالثًا: عشر المُرَكَّبَة.	١٣٢٩٦
٢١.	٤ـ رابعًا: عشرة المُرَكَّبَة.	١٣٣٠١
٢٢.	الخاتمة والنتائج.	١٣٣٠٧
٢٣.	المراجع.	١٣٣١٠
٢٤.	فهرس الموضوعات	١٣٣١٩